

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر  
تحت عنوان:

**السياسة المالية و النقدية في ظل التحرير المالي**  
**—حالة الجزائر—**

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

أ. مزيان عبد الغفور

من إعداد الطالبتين:

بومنجل أميرة

يوبي فايزة

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إل إيجاد أثر التحرير المالي على السياستان المالية و النقدية في الجزائر، و تقييم سياسة التحرير المالي في الجزائر، و تعتبر سنة 1990 نقطة تحول في دور السياستان و التي على إثرها تبنت الجزائر برنامج إصلاح القطاع المالي الذي يتضمن سياسات التحرير المالي من خلال التحرير التدريجي لسعر الصرف و أسعار الفائدة و حركة رؤوس الأموال.

و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن سياسات التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم يكن لها الأثر على السياسة النقدية إلا من خلال أسعار الفائدة، و لم تنجح في تطوير القطاع المالي، كما أن قدرة السياسة النقدية و المالية في تحقيق أهدافهما مازالت ضعيفة و ذلك لضعف القطاع المصرفي و السوق المالي، و سيطرة السياسة المالية على النشاط الاقتصادي.

**الكلمات المفتاح :** السياسة النقدية، السياسة المالية، التحرير المالي، الجزائر.



## Résumé

Cette étude vise à trouver et mettre en relief l'impact de libération financière sur les deux politiques celle monétaires et celle du crédit en Algérie et l'évaluation de la libération financière dans le pays. l'année 1990 est considéré comme le point de changement dans rôle de la monnaie et qui a eu par la suite l'adoption par Algérie des programme de reformes du secteur bancaire qui a comme essence la libéralisation des politiques financières et ce a travers la libéralisation progressive prix de change, les intérêts et le mouvement des capitaux .

A travers cette étude nous avons abouti aux résultats que les politiques de la libéralisation financière qui sont adoptes en Algérie non pas eu un impact sur la politique de la monnaie que dans le cas de celui des intérêts et na pas réussi dans le développement du secteur financière.

Aussi, la capacité de la politique financière et de la monnaie pour ce qui est de la réalisation des ses objectifs reste encore faible a cause de la faiblesse du secteur bancaire et le marche financier et également la main mise de la politique financière sur l'activité économique .

**Mots clés :** politique monétaire, politique financière, la libéralisation financière, Algérie .



## الإهداء

أهدي عملي هذا بعد إتمامه بعون الله سبحانه و تعالى إلي :

إلي جدي وجدتي

إلي أبي و أمي

إلي إخوتي و أخواتي

إلي كتاتيب العائلة من ملاك إلي ساجد ومن ناريمان إلي أشرفه

إلي زوجات أخوتي

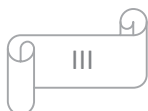
إلي كل الأهل و الأقارب

إلي رفقة الدرب في المشوار فائزة

إلي كل زملائي و زميلاتي وكل طلبة اقتصاد نقدي و بنكي دفعة

2018/2017 بجامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-

أميرة بومنجل



## إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

الوالدين الكريمين حفظها الله وأطال في عمرهما وجعل لهما مكانا في الفردوس الأعلى على ما قدماه لي من حب وحنان .... أهدي لهما أحن العبارات وأزكى التحيات....أمي وأبي.

إلى قرة عيني وملاكي، إلى مصدر السعادة والفرح، إلى من عوختني مكان الأم والأبج... ابنتي العزيزة لجين

إلى شريك حياتي ورفيق الدرب زوجي العزيز

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي

إلى جميع الأقارب من قريب أو من بعيد

إلى زميلة المشوار أميرة وكل زملاء التخصص وإلى الأستاذ المشرف

فايزة

## شكر و تقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك أن وفقنا  
لإنجاز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك  
الحمد بعد الرضى ....

لا يسعنا إلا أن نتقدم بصدق الوفاء و الإخلاص بالشكر الجزيل إلى مشرفنا الأستاذ  
مزيان عبد الغفور لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولاً، و التوجيهات و النصائح  
التي قدمها و الآراء السديدة.

كما نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في هذه الرسالة من قريب أو من بعيد، أقول لهم  
شكراً و جزاكم الله عنا خير الجزاء.

ونتقدم بالشكر للجنة لقبولهم مناقشة رسالتنا.

أميرة و فايزة

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	مبدأ الثلاثي المستحيل	1-2
68	تغير النفقات والإيرادات الإجمالية في الجزائر في الفترة 2010-2017 جوان	1-3
72	تغير معدل الاحتياطي القانوني	2-3
76	تغير الوضعية النقدية في الجزائر من 2010-2017 جوان	3-3
80	تغير سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة	4-3
83	تغير رصيد حساب رأس المال في الجزائر	5-3
92	تغير أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر من 2005-2016	6-3

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	تعريف السياسة المالية	1-1
20	أدوات السياسة المالية	2-1
22	تعريف السياسة النقدية	3-1
37	أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية	1-2
61-60	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018	1-3
63-62	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة حسب القطاعات 2018	2-3
67	وضعية عمليات الخزينة العمومية للسنوات من 2010-2017	3-3
71	معدل الاحتياطي الإجباري من 2000-2016	4-3
75	تغير الوضعية النقدية في الجزائر من 2010-2017	5-3
80	تغيرات سعر صرف الدينار مقابل العملات من 2011-2017	6-3
83	تغير رصيد حساب رأس المال من 2000-2013	7-3
86	تغير معدل إعادة الخصم من 2000-2017	8-3
88	تغير القروض الموزعة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر بين الفترة 2000-2017	9-3
91	تغير أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر من 2005-2016	10-3
93	تغير معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الجزائر من 2000-2016	11-3
94	تغير معدلات البطالة في الجزائر من 2000-2016	12-3
95	تغير معدلات التضخم في الجزائر من 2000-2016	13-3
97-96	تغير ميزان المدفوعات في الجزائر من 2000-2016	14-3

## قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
M1	النقود المتداولة خارج البنوك+ الودائع الجارية تحت الطلب
M2	M1+ الودائع الادخارية + الودائع في شكل أشباه النقود
LF	التحرير المالي
LSBI	تحرير النظام المصرفي المحلي
LMF	تحرير الأسواق المالية
LCC	تحرير حساب رأس المال
PMB	النتاج الوطني الإجمالي
PIB	النتاج الداخلي الإجمالي
PAS	التصحيح الهيكلي
FMI	صندوق النقد الدولي
EUR	عملة الأورو
USD	عملة الدولار الأمريكي
JPY	الين الياباني

## قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وضعية عمليات الخزينة العمومية للسنوات من 2004-2017	114
02	تطور الوضعية النقدية في الجزائر من سنة 2004-2017	115

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	ملخص
II	Résumé
III	إهداء
IV	شكر وعرفان
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة المختصرات
VIII	فهرس المحتويات
6-2	المقدمة
33-8	الفصل الأول : الإطار العام للسياسة المالية والسياسة النقدية
8	تمهيد
9	المبحث الأول : السياسة الاقتصادية
9	المطلب الأول : تعريف السياسة الاقتصادية
10	المطلب الثاني : أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية
11	المطلب الثالث : أدوات السياسة الاقتصادية
12	المبحث الثاني : عموميات حول السياسة المالية
12	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية
17	المطلب الثاني : عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها
20	المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية
22	المبحث الثالث : المزيج بين السياسة المالية والسياسة النقدية
22	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية
24	المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية
28	المطلب الثالث : التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية
31	المطلب الرابع : الجدل الفكري حول السياسة المالية والسياسة النقدية
33	خلاصة الفصل الأول
56-34	الفصل الثاني : التحرير المالي وعلاقته بالسياسة المالية والسياسة النقدية

35	تمهيد
36	المبحث الأول : ماهية التحرير المالي
36	المطلب الأول : مفهوم الكبح المالي
38	المطلب الثاني : مفهوم التحرير المالي
41	المطلب الثالث : إيجابيات وسلبيات التحرير المالي
43	المبحث الثاني : إجراءات التحرير المالي وعوامل نجاحه
43	المطلب الأول : إجراءات التحرير المالي
44	المطلب الثاني : عوامل نجاح التحرير المالي
47	المطلب الثالث : مخاطر التحرير المالي
48	المبحث الثالث : تحديات التحرير المالي وعلاقته بالسياسة المالية والنقدية
48	المطلب الأول : علاقة التحرير المالي بالأزمات المصرفية
50	المطلب الثاني : مواجهة تحديات التحرير المالي
51	المطلب الثالث : الآثار المتبادلة بين السياستين في ظل التحرير المالي
56	خلاصة الفصل
99-58	الفصل الثالث : واقع السياسة المالية والنقدية في ظل التحرير المالي - حالة الجزائر-
58	تمهيد
59	المبحث الأول : تطور السياسة المالية والنقدية في الجزائر
59	المطلب الأول : أدوات السياسة المالية في الجزائر
65	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الجزائر
69	المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية في الجزائر
76	المبحث الثاني : التحرير المالي في الجزائر
76	المطلب الأول : التطور التاريخي للتحرير المالي في الجزائر
78	المطلب الثاني : التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة
79	المطلب الثالث : التحرير المالي الخارجي في الجزائر
84	المبحث الثالث : أثر التحرير المالي على السياسة المالية و النقدية -الجزائر
84	المطلب الأول : أثر التحرير المالي على أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر
92	المطلب الثاني : مدى تأثير التحرير المالي على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر
99	خلاصة الفصل
101	خاتمة العامة
106	قائمة المراجع
115-114	قائمة الملاحق





بعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا، ظهرت في بداية التسعينات في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول النامية، وذلك من خلال عدة تطورات وإصلاحات اقتصادية، بحيث تضمنت إستراتيجية التحرير المالي المتبعة إزالة القيود الخاصة على أسعار الفائدة وعلى الائتمان، وتخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي.

غير أن التحرير المالي المتسرع وغير المتدرج، أدى إلى العديد من الممارسات السيئة من جانب البنوك، مما ترتب عليه حدوث خسائر كبيرة بسبب عجز المقترضين عن الوفاء بديونهم، أدى إلى ظهور ظاهرة التعثر المصرفي والتي تعتبر من بوادر نشوب الأزمات المصرفية، وهذا أدى بالضرورة إلى اتخاذ عدة إجراءات من طرف سياسة التحرير المالي من أجل مواجهة هذه الأزمات.

وقد تجلّى هذا الإصلاح بصفة خاصة من خلال التحرير التدريجي لأسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، ومن هنا ينشأ أثر التحرير المالي على السياسة النقدية والسياسة المالية.

وقد مثل التحرير المالي في الجزائر بداية التسعينات ومع صدور قانون 90-10، خيارا اقتصاديا بارزا في إطار ما عاشه اقتصادها من سياسات الكبح المالي الذي أدى إلى ضعف تخصيص الموارد، لذلك تبنت الجزائر سياسة التحرير المالي كوسيلة لتمويل تجارتها الخارجية في ظل التحولات الجديدة. وبعد الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد، خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986م، والتي انخفضت فيها مداخيل الدولة، وبالتالي تعطلت المشاريع الاستثمارية، مما استلزم القيام بإصلاحات مالية واقتصادية.

## 1- إشكالية البحث :

تتجه الجزائر نحو تطبيق سياسة التحرير المالي بمجاله الداخلي المتمثل في تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض، والتحرير على المستوى الخارجي المتمثل في تحرير أسعار الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال، وهنا تبرز أهم آثاره على السياسة المالية والنقدية.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى السؤال الجوهرى التالي لمذكرة الماستر

### ما مدى فعالية مزيج السياسة المالية والنقدية في الجزائر في ظل التحرير المالي؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن صياغتها في ما يلي :

- ما طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وكيف يتم التنسيق بينها؟
- ما هو تأثير التحرير المالي على الاقتصاد وكيف يؤثر على السياسة المالية والنقدية؟
- ما هو تأثير سياسة التحرير المالي الداخلي والخارجي على السياسة المالية والنقدية في الجزائر؟

## 2- فرضيات الدراسة :

- 1- العلاقة بين السياسة المالية والنقدية هي علاقة تكاملية بحيث تدعم السياسة النقدية أهداف السياسة المالية.
- 2- يتيح التحرير المالي من خلال حركة رؤوس الأموال فرصة لتوفير الموارد اللازمة لتمويل حاجات الاقتصاد في الدول النامية.
- 3- يبرز تأثير التحرير المالي على السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذا تحرير حركة رؤوس الأموال.

## 3- أهمية الدراسة :

شهدت معظم الدول النامية والناشئة ومنها الدول العربية، ممارسة لسياسات الكبح المالي والاعتماد على الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية، وفي مرحلة لاحقة قامت هذه الدول بعمليات التحرير المالي، ومحاولة الانفتاح على الأسواق الخارجية، فقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تغيرات كبيرة في النظم المالية، ومن أبرزها إعادة هيكلتها وتحرير أسواق الخدمات المالية، هذا ما فرض عليها تحديات جديدة تمثلت في حتمية مواجهة تداعيات العولمة المالية والمنافسة القوية في الأسواق المالية والخدمات البنكية محليا وخارجيا، وهذا التحرير أثر على السياسات الاقتصادية خاصة المالية والنقدية،

ومن هنا تبرز أهمية البحث في كون أن السياسة المالية والنقدية المطبقة في الجزائر تطورت من النظام الاشتراكي إلى سياسة التحرير المالي، فهي واجهت عدة تحديات على غرار بنوك العالم، حيث برز هذا التحرير من خلال تحرير أسعار الفائدة ورؤوس الأموال، كذلك أسعار الصرف.

## 4- أهداف الدراسة :

- من خلال البحث نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في ما يلي :
- التعرف على السياسة المالية والسياسة النقدية، وأدواتهما وآلية عمل كل منهما في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني.
  - التعرف على العلاقة بين السياستين وأهمية التنسيق بينهما. من خلال معرفة الجدل القائم بين أنصار كل من السياستين.
  - التعرف على ماهية سياسة التحرير المالي وأهم المخاطر الناجمة عن تطبيقها، وكيفية معالجتها بإتباع التدابير اللازمة لمعالجة هذه المخاطر المتمثلة في الأزمات المالية والمصرفية.
  - معرفة دور قانون النقد والقرض في إحداث التغيير الجوهري في القطاع المصرفي والمالي، بتطبيق سياسة التحرير المالي، كما يهدف إلى أثر التحرير على السياسة النقدية بتحرير سعر الفائدة تدريجيا، وتحرير سعر الصرف.

5- الدراسات السابقة :

تعد الدراسات العلمية على مستوى الأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع التحرير المالي في الجزائر قليلة رغم أهميتها الكبيرة لما له من انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الوطني مباشرة، وعلى السياسة المالية والنقدية بصفة خاصة، فهناك دراسات تناولت بعض جوانب الموضوع ولو بنظرة مختلفة نذكر منها :

- زاوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، سنة 2015-2016. حيث تعرض في هذه الدراسة إلى جانب مهم من التحرير المالي وتأثيره على السياسة النقدية، حيث قسمت دراستها إلى أربعة فصول وتوصل إلى أن التحرير المالي أحدث عدة تأثيرات على أدوات السياسة النقدية.

- رميدي عبد الوهاب، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، بوضياف مختار، جامعة المدية، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 10، مجلد 1، سنة 2014.

حيث أكد أن قانون النقد والقرض الذي ظهر بموجبه سياسة التحرير المالي كان بمثابة نقطة تحول للسياسة النقدية بتطور أدواتها وظهور الأدوات غير المباشرة إلى جانب الأدوات المباشرة.

- شهبون وفاء، التحرير المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، الملحق الجامعية المغنية، سنة 2015-2016.

حيث وضع جانب مهم في أثر التحرير المالي على المؤشرات المالية والنقدية في الجزائر، حيث قسمت بحثها إلى ثلاث فصول قدمت فيها عدة جوانب مهمة عن التحرير المالي، وتوصلت إلى أن تطبيق إصلاحات التحرير المالي له عدة تغييرات على إجراءات السياسة المالية والنقدية.

- بوعزة حسنية، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص أعمال وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، سنة 2014-2015.

حيث قسمت بحثها إلى ثلاثة فصول وشملت دراستها عدة عناصر مهمة في عموميات حول التحرير المالي، كذلك تطرقت إلى أثر التحرير المالي على أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- خديجة تافساست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، سنة 2016-2017.

حيث شملت دراستها أربعة فصول، تعرضت إلى تطور القطاع المالي الجزائري قبل التحرير وبعد التحرير المالي، وأثاره على أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية.

#### 6- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة هي نقص المراجع المتعلقة خاصة بموضوع التحرير المالي وعلاقته بالسياسة المالية والنقدية، كذلك نظرا لضيق الوقت للبحث.

#### 7- حدود الدراسة :

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمنية : حيث تطرقنا في هذا الموضوع إلى دراسة حول التحرير المالي وأثره على السياسة المالية والنقدية خلال الفترة 2000-2017.

#### 8- منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المتبناة سابقا ارتأينا المنهج الوصفي، والتاريخي والتحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والتحرير المالي، والتاريخي بالتحدث عن التطور التاريخي للسياسة المالية و النقدية وهذا في الفصلين الأول والثاني. أما فيما يخص المنهج التحليلي فيكون من خلال مختلف الإحصائيات التي تخص بعض المؤشرات كأسعار الصرف والفائدة.

#### 9- هيكل الدراسة :

قد شملت هذه الدراسة فصلين نظريين وآخر خصص للجانب التطبيقي، حيث خصصنا الفصل الأول للإطار العام للسياسة المالية والسياسة النقدية، بالتطرق إلى أدواتهما والتنسيق بينهما.

أما الفصل الثاني فحاولنا الإلمام بكل جوانب التحرير المالي بالتطرق إلى الكبح المالي، وحاولنا إعطاء بتعاريف وإجراءات وشروط نجاحه، ومخاطر هذه السياسة وكيفية معالجتها، كما وضعنا أثره على السياسة المالية والنقدية.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا أثر التحرير المالي على السياسة المالية و النقدية في الجزائر، من تطور السياسة المالية و النقدية في الجزائر، و التحرير المالي في الجزائر، بالإضافة إلى أثر التحرير المالي على السياسة الاقتصادية و على أدواتها.

# الفصل الأول

## الإطار العام للسياسة

## المالية و النقدية

## تمهيد :

تستخدم الدولة السياسة المالية والنقدية للتدخل في النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى العام للأسعار، هذا لا يعني ثبات مستوى الأسعار وإنما ارتفاعه بمستويات مقبولة.

و قد أصبح للسياستين المالية والنقدية دورا أساسيا في نجاح السياسة الاقتصادية للدولة، وتحقيق أهدافها، ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية الأول يتعلق بمفهوم السياسة الاقتصادية، والثاني يتناول عموميات حول السياسة المالية والثالث حول التنسيق بين السياستان النقدية و المالية .

## المبحث الأول: السياسة الاقتصادية

لدراسة السياسة الاقتصادية لابد من التطرق إلى تعريفها، وطريقة إعدادها، ثم التعرف على أهم الأدوات التي تستعملها السياسة الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الأهداف المنوطة إليها؛

## المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف ( أحمد زكي بدوي، 1985، ص83)

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما. (رضا العدل، 1996، ص325).

والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

و منه السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذه يجب أن تكون السياسة الاقتصادية قادرة على استخدام أقل حجم من الموارد المتاحة لتحقيق أكبر عدد من الأهداف؛ ( نعمت الله نجيب وآخرون، 1990، ص441).

بحيث كلما كانت هذه السياسة تتميز بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية غير أن هذا الهدف يعتمد على أمرين :

أولا : تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، والأمر الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

من أهداف السياسة الاقتصادية ( محمد عفر، أحمد فريد، 1999، ص337). أيضا دعم مرحلة معينة من مراحل الاقتصاد القومي، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع

من الاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأن ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة.

### المطلب الثاني : أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات (جودة عبد الخالق، 1983، ص157). وهي :

■ **تحديد الهدف :** قبل تحديد أي هدف لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى نتحقق من المشكلة بدقة لابد من التعرف بالظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب، وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن محاربة الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛

■ **تحديد البدائل :** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، وعند استخدام السياسة في إنجاز العمل تستخدم سياسة واحدة أو أكثر في حالة التضخم، فان راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل :

- فرض ضريبة معينة لامتناس قسم من النقد الفائض.
- خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

■ **تحليل البدائل :** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلاً دقيقاً مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائماً ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام ، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض العروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلا أن يختار الحل المناسب. كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار، أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي، وهنا يمكن أن يأخذ بهذه السياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل في حالة ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية، وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

### المطلب الثالث : أدوات السياسة الاقتصادية

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية : ( رضا

العبدل، 1996، ص341).

\_ أدوات السياسة النقدية؛

\_ أدوات السياسة المالية؛

- أدوات السياسة التجارية.

للإشارة فان المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة، وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث يحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج، الاستثمار، الادخار، الصادرات، الواردات، الصرف الأجنبي والأجور. (أحمد جامع، 1990، ص241).

مما سبق يتضح أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي. (جودة عبد الخالق، 1983، ص149).

**1- السياسة النقدية والسياسة المالية :** من حيث تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقدون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل، ولهذا تراهم يهتمون بالسياسة المالية وحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكاف من أجل نمو الدخل، في حين أن الكينزيين يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنتائج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ، ولكن يجب التنويه إلى أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.

### 2- السياسة التجارية :

تمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا.

مما سبق يتضح أن السياسة التجارية كأى سياسة عموما لها بعدان :

الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها، في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق تلك الأهداف.

هناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، وأخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة ، (جودة عبد الخالق، 1983 ، ص157). الرقابة على الصرف، اتفاقية التجارة والدفع، الإعانات ، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، والرسوم الجمركية.

### المبحث الثاني : عموميات حول السياسة المالية

اقتترنت مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق أهدافها التي تسطرها، لكن هذا المفهوم تعدد واختلف لكون السياسة المالية تعبر عن دور الدولة وتدخلها، وسوف نعرض في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية وتطورها، أهدافها وآلية عملها وأدواتها.

### المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية (تعريف، التطور، الأهداف)

#### الفرع الأول : تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف تختلف حسب نظر المفكرين والاقتصاديين ندرج منها حسب الجدول التالي :

#### الجدول رقم 1-1 : تعريف السياسة المالية

الهيئة	التعريف	أهم الأفكار	الإضافة
صندوق النقد الدولي	بصفة عامة تدور السياسة المالية حسب صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية اقراضية، حول وجوب الالتزام بشروط وإتباع السياسات، التي يدعو إليها والتي تهدف إلى تحقيق التوازن النقدي، التي يعتبرها الصندوق الركيزة الأساسية لكل اقتصاد	- المؤسسة النقدية الاقراضية؛ - السياسات التي تحقق التوازن النقدي هي أساس الاقتصاد السليم.	/

	سليم،		
<p>المفكر جوهن كينز</p>	<p>السياسة المالية هي تلك القرارات الراشدة التي تتخذها الحكومة في بداية السنة المالية والمتبلورة في برنامج تضعه عن عمد، مستخدمة في ذلك مصادرها الايرادية قصد تحقيق أهداف مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة.</p>	<p>القرارات الراشدة المتمثلة حسب كينز في الابتعاد الكلي عن الارتجال؛ - ذكر لفظ الحكومة وليس الدولة لأنها في كل أقطار العالم الحكومة هي التي تضع السياسات التي تعض على البرلمان من أجل المصادقة عليها؛ - الأهداف المرغوبة حسب كينز هي التحكم في التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.</p>	<p>- ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.</p>
<p>تعريف آخر</p>	<p>دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام، الإيرادات العامة، وكذلك تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار وذلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين.</p>	<p>- الدراسة التحليلية للنشاط المالي للقطاع العام؛ - آثار هذا النشاط على القطاعات في الاقتصاد الوطني؛ - التكيف الكمي للإنفاق العام والإيرادات العامة، والتكيف النوعي لمصادر هذه الإنفاقات والإيرادات العامة؛ - ضرورة البحث عن تحقيق الأهداف،</p>	<p>دراسة جميع نشاطات الدولة وما ينجر عنها من آثار وهي مرتبطة بالتسيير الأمثل للإيرادات والنفقات من أجل الرفع من مستويات النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.</p>

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع التالية :

- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية طبعة 02، الإسكندرية، مصر، ص 79.

## الفرع الثاني : تطورات السياسة المالية في الفكر القديم والحديث

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة، وقد كانت السياسة المالية في البداية سياسة محايدة، ثم انتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي بمجيء جون مينارد كينز، ومع ظهور أزمة الكساد الاقتصادي الكبير العالمي سنة 1929.

## المرحلة الأولى : السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (الفكر القديم)

يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحدد في أداء الخدمات الأساسية متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي التي تلعبه الدولة، مدركين وجود حاجات عامة مثل الدفاع والأمن الداخلي التي لا يميل الأفراد أو القطاع الخاص للاستثمار فيها، وبالتالي عدم قدرتها على إشباعها. ولهذا كان التقليديون يشددون في نظرياتهم على ضرورة ضبط الإنفاق العام وتحديدده وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياذيا، ومراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بين جانبي الموازنة السنوية، وقد تعرض هذا الفكر لهزات عنيفة وانتقادات شديدة بعد أن ثبت عدم قدرة النظام الرأسمالي على التطور المتوازن التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة. (هاشم مصطفى الجمل، 2006، ص55).

## المرحلة الثانية : السياسة المالية في الفكر الكينزي (الفكر الحديث)

هاجم كينز أفكار التقليديون في نظريتهم التي تدعو إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، مبينا أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، وهنا أظهر كينز دور الميزانية وآثارها البالغة على القطاعات الاقتصادية حيث بين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة.

وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضايف عدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل ما يلي : (هاشم مصطفى الجمل، 2006، ص56).

- الأزمات الاقتصادية خاصة أزمة الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات نتجت عنها عدة آثار هزت جميع الدول، التي تبين أن نشاط الفرد ليس قدرًا لوحده في تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

- التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛

- الثورة الكينزية، المتمثلة في أفكار كينز وذلك في كتابه نظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود الذي أصدره عام 1936، قدم فيه عدة أفكار من بينها أن التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وهذا ما جعل أفكار الكلاسيك لم تعد في المقدمة بفعل أزمة الكساد، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آلياً، وهذا ما جعل ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية، من أجل محاربة الكساد، أعطت هذه التغيرات معنى للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها.

وقد كان لهذه العوامل تأثير كبير على تطور السياسة المالية وخروجها من فكرة الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية، (هاشم مصطفى الجمل، 2006، ص57) وظهرت سياستان سياسة مالية محضرة وسياسة مالية تعويضية، فقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933-1937، ثم السياسة المالية التعويضية من 1937، وهي كالتالي :

**السياسة المالية المحضرة :** يسميها البعض سياسة سقي المضخة، ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة، مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة، (هاشم مصطفى الجمل، 2006، ص58). والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته، وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

**السياسة المالية المعوضة :** وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرة، في مساندة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سواء كانت انكماشية أو تضخمية، ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب، ويتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استناداً لتحليل كينز، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي.



ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (موسى إبراهيم، 1997، ص149)، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية؛

5. **التوازن العام** : التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي ( نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى النفقات الحكومية ) وبين مجموع النفاق القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها. ( عبد المطلب عبد الحميد، 1997، ص 241-242).

### المطلب الثاني : عمل السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها

#### الفرع الأول : آلية عمل السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من اجل معالجة الفجوة الانكماشية و الفجوة التضخمية، و تتجلى آلية عملها في ما يلي : (واصف الوزني خالد و حسين الرفاعي أحمد، 2002 ، ص327).

1 - **في حالة الكساد** : هي أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي، و بالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية و وجود بطالة بشتى أنواعها. و في هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، و لإخراج الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية (الأشقر أحمد، 2002، ص189). حيث تعمل السياسة المالية التوسعية على :

- ✓ زيادة في مستوى الإنفاق العام : وهي زيادة في مشتريات الحكومة بصورة مباشرة(سلع، خدمات)،أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لان إنفاق الحكومة هو بمثابة دخل للأفراد،و بالتالي يؤدي زيادة دخل الأفراد إلى زيادة الطلب، ويؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وبالتالي زيادة في مناصب الشغل و الذي بدوره يؤدي إلى علاج مشكل البطالة و الكساد و دفع عجلة التنمية إلى الأمام.
- ✓ تخفيض الضرائب : بدلا من زيادة الإنفاق العام، لأن تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها، و بالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي و الادخار، و بالتالي زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري و الطلب الادخاري.
- ✓ قد تلجأ الحكومة لاستخدام الاثنين أي زيادة الإنفاق العام و تخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته و الخروج من حالة الكساد.

2\_ في حالة التضخم وهي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، و يتمثل دور السياسة المالية في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، و ذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية و التي تعمل كما يلي (أربا الله محمد، 2010-2011، ص6-7):

- ✓ تخفيض مستوى الإنفاق العام و الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح المستوى العام للأسعار.
- ✓ رفع مستوى الضرائب مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي و بالتالي تخفيض الطلب الذي يؤدي هذا الأخير إلى كبح مستوى الأسعار (عتروس سيف الدين و آخرون، 2014، ص5).
- ✓ تلجأ الحكومة إلى تخفيض مستوى الإنفاق العام و زيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم.

### الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عدة عوامل تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالإيجاب و التشجيع ومنها ما دون ذلك، ولهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك كما يلي :

#### 1-العوامل السياسية :

إن كل نظم ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي،وكانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة مضت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون أو المساعدة للسياسة، بالإضافة إلى الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية التي أسندت للسياسة المالية.

ويظهر التأثير المتبادل لسياسة المالية و السياسة بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما إن تحديد قيمة الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح ذلك الأثر المتبادل بينهما من خلال تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية حيث يمكن للسياسة المالية إن تمارس تأثيراتها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية، كالعبء الضريبي الثقيل على الطبقات الفقيرة. وتأثير العوامل السياسية على السياسة المالية و يظهر هذا التأثير في أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد و كذلك من ناحية تأثير الوقائع السياسية لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمته و محل النفقات العامة، و مؤخرا يظهر التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية في الحملات الانتخابية الذي قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا. بالإضافة إلى التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية.

ويكون عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، و فعاليتها في الدول

المستقلة أكبر من الدول المستعمرة (عطية عبد الواحد، 1993، ص15-16).

## 2-العوامل الإدارية :

العوامل الإدارية تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالعوامل الإدارية هو الجانب الضريبي، و الجهاز الإداري الكفاء يهيم للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

والمعامل الإدارية و السياسة المالية يؤثران على بعضهما تأثير متبادل وذلك على النحو التالي :

1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية : ويكون هذا التأثير على النحو التالي :

● تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية : بعض البنات تحتاج إلى نفقات كبيرة، لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من العنصر البشري و المالي. وكذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات.

● تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية : للسياسة الإدارية انعكاسات مالية كالمؤسسات و المنشآت الإدارية.

2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية : وذلك كما يلي

● تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية : أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة. إضافة إلى ذلك نجد وظيفة أمين الخزينة الذي يراجع صحة عملية الإنفاق. و الاختصاص المالي للمحاسب و المسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية و لهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

● تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية : هناك تأثير متبادل بينهما، بحيث أن كلاهما يؤثر و يتأثر بالأخر و حتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء، الذي تتوفر فيه الإمكانيات الفنية و البشرية و إلا كان جهازا جامدا و غير فعال (درواسي مسعود، 2005-2006، ص67-68).

المطلب الثالث : أدوات السياسة المالية

توجد ثلاثة أدوات للسياسة المالية وهي النفقات العامة و الإيرادات العامة و الموازنة العامة

الجدول رقم 1- 2 : أدوات السياسة المالية

الأداة	التعريف	معيــــــــار التصنيف	البيان	التأثير في الاقتصاد	الملاحظة
النفقات العامة	هي القائمة التقديرية للمصروفات و الإيرادات الحكومية، عن فترة مالية غالباً ما تكون سنة	النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية.	النفقات الحقيقية هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع و خدمات.	- تساهم النفقات العامة في زيادة الاستهلاك القومي.	- الإنفاق العام يزيد من حجم الموارد الاقتصادية ويرفع من درجة تأهيلها و تنظيمها.
			النفقات التحويلية هي التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع و خدمات.	- تأثر النفقة العامة تأثير مباشر في رفع حجم الاستهلاك.	- تدفع الدولة جزء من الدخل للعمال، و جزء كبير من هذه الدخل يذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع المستوى القومي.
			النفقات العامة المنتجة هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة.	- تؤثر النفقات العامة على توزيع الدخل بين ذوي الدخل الضعيفة و بين ذوي الدخل المرتفعة.	- الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.
		نفقات عامة منتجة غير منتجة	النفقات العامة غير المنتجة هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر.	- تؤثر الإيرادات على الاستهلاك و الإنتاج.	- فرض الضريبة على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك الإنتاج و يؤدي إلى نقص الدخل

<p>الادخار و الاستثمار. - كذلك على إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة. - تقليل التفاوت بين الطبقات في المجتمع. - وسيلة لتغطية النفقات العامة و أعباء الدولة.</p>	<p>/</p>	<p>/</p>	<p>كأداة مالية هي مجموعة الدخول التي تحصلها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.</p>	<p>الإيرادات العامة</p>
<p>تقليل من القدرة على الادخار، و فرضها على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار كذلك و تقليل الاستثمار.</p>	<p>- تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة.</p>	<p>/</p>	<p>هي القائمة التقديرية للمصروفات و الإيرادات الحكومية، عن فترة مالية غالباً ما تكون سنة.</p>	<p>الموازنة العامة</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 159-196.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 2000، ص 41.
- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة و الإيرادات العامة و الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 27.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2008، ص 115.
- محمد البناء، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، سنة 2009، ص 45.
- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص 31-44.

المبحث الثالث : مزيج بين السياسة المالية و السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة و سيتم في هذا المبحث التعريف بالسياسة النقدية و أهدافها، بالإضافة إلى أدواتها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريفات حول السياسة النقدية و أهم أهدافها

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

توجد عدة تعاريف للسياسة النقدية و التي نختار منها مجموعة من التعاريف و منها :

الجدول رقم 1- 3 : تعريف للسياسة النقدية

صاحب التعريف	التعريف	أهم الأفكار	الإضافة
كينت (KENT)	هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.	-مجموعة من الوسائل. -تحقيق هدف معين.	/
براثـر (PRATHER)	تشمل تنظيم عرض النقد (العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.	-اتخاذ تدابير مناسبة من طرف السلطات النقدية.	- تستخدم السياسة النقدية لتنظيم عرض النقد.
George paniente	مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، وكذلك من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.	-ضمان استقرار أسعار الصرف. -مجموعة من التدابير.	-يجب أن تكون التدابير المتخذة تؤثر على الاقتصاد.
فوزي القيس	التدخل (المباشر) المعتمد	-استخدام وسائل رقابة.	- استخدام وسائل الرقابة

<p>للتأثير على عرض وتوجيه الائتمان البنكي.</p>	<p>-وجوب تدخل السلطات النقدية.</p>	<p>من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.</p>	
<p>-إجراءات السلطات النقدية للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة و على القروض.</p>	<p>-الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية. -رقابة البنك المركزي.</p>	<p>تعبّر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتمشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين، و هي حاجة البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة و على شروط القروض.</p>	<p>الدكتور عبد المجيد قدي</p>
<p>- تستخدم السياسة النقدية للتأثير على حجم النقد.</p>	<p>-القيام بأعمال واضحة و يقينية للسلطات النقدية.</p>	<p>بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه.</p>	<p>الاقتصادي Shaw</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2010، ص183-184.
- زكريا الدوري و ديبسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2006، ص185.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003 ، ص53.
- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص231.

## الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية

- 1- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي و الاقتصادي من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا و خارجيا والتي تنشأ من التغيرات في المستوى العام للأسعار.
- 2- المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة في الدخل القومي و الناتج المحلي.
- 3- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية و المالية و الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات ،وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
- 4- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- 5- تحقيق الاستخدام الشامل (أكرم حداد+مشهور هذلول، 2010، ص184).
- 6- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة.
- 7- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى تحقيق النمو (بابا عبد القادر، ص02).
- 8- في الدول الصناعية تنحصر أهداف السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، واحتواء التضخم، وفي الدول النامية هي دعم النمو الاقتصادي وتحقيق عدالة التوزيع (أماني الحاج محمد نصر+المهدي موسى الطاهر موسى، 2015، ص147).

## المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

تعتمد السلطات النقدية على نوعين من الوسائل وهما الأدوات الكمية و الأدوات النوعية.

## أولا : الأدوات الكمية أو العامة

- 1- سياسة سعر إعادة الخصم : يقصد بسعر إعادة الخصم السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية، وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها، وعلى كلفة الائتمان الذي تضعه البنوك تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية ثانيا. ويعتمد سعر إعادة الخصم على عرض و طلب السيولة داخل السوق النقدية، وتؤثر هذه السياسة على

حجم الائتمان المصرفي وبالتالي على عرض النقد (أكرم حداد +مشهور هذلول، 2010، ص185). وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم اقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قد يكون قريب منه، ويتحدد وفق الظروف الاقتصادية السائدة، وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير الرفع أو التخفيض في سياسة سعر إعادة الخصم بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، مما يجعل البنك المركزي يتدخل من خلال رفع سعر إعادة الخصم، الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، الذي بدوره يؤدي إلى التقليل من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك لارتفاع سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية من عملائها كفوائد على القروض المقدمة لهم، الأمر الذي يدفع العملاء إلى عدم الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي التقليل من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، ويساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي إلى التقليل من التضخم، وتستخدم هذه السياسة لمعالجة حالات الانكماش، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث أن فعالية هذه الوسيلة في التأثير على حجم الائتمان يعتمد بصورة أساسية على مرونة الطلب على الائتمان (أحمد محمد صالح الجلال، 2005-2006، ص59-60).

**2-عمليات السوق المفتوحة :** يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء و بيع السندات المالية الحكومية في السوق النقدية، وهناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فاعلية عمليات السوق المفتوحة و هي :

1-مدى توفر السندات الحكومية (كما و نوعا).

2-مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.

3-مدى استجابة البنوك التجارية لرغبة البنك المركزي (أكرم حداد و مشهور هذلول، 2010، ص189).

حيث تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني، من خلال حجم الائتمان الذي تقدمه و الذي يخضع للرقابة من طرف البنك المركزي، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد وزيادة الاحتياطات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية التي تمكنها من زيادة خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية و التجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وفي حالة

الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية و التجارية (أحمد محمد صالح جلال، 2005-2006، ص61). من البنوك التجارية فتزيد الاحتياطات لديها. ولذلك نري أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية .  
وتتمتع هذه السياسة بالمزايا التالية :  
- مرونتها بشكل كبير ومن ناحيتين.  
- تتميز بإحداث الأثر المطلوب وعلى المدى القصير.  
- أن المبادرة تكون بيد البنك المركزي بصورة كاملة.  
وما يعاب على هذه السياسة :  
- تكون فاعلة في الدولة التي تتمتع بأسواق مالية و نقدية نشطة و كفاءة فقط.  
- لا تكون فاعلة في حال توفر احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية.  
- قد تؤدي إلى تقلبات واسعة في أسعار السندات الحكومية و بالتالي في أسعار الفائدة وبشكل يعاكس الأثر المرغوب.  
- أنها قد تهدد ربحية البنوك التي تقوم بشراء هذه الأوراق مما يدفع البنوك إلى عدم الاستجابة إلى بيع و شراء الأوراق المالية (أكرم حداد و مشهور هذلول، 2010، ص189-190)

**3-نسبة الاحتياطي القانوني :** تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود، لأنها تؤثر في كل من الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية، و على الحجم المضاعف، وتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ بنسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل بحيث توضع هذه الاحتياطات في شكل ودائع لدى البنك المركزي، أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة البنك نفسه (الشيخ أحمد ولد الشيباني، 2012-2013، ص24). والهدف المباشر من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، وفي حالة الانكماش يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني بحيث توفر لدى البنوك كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان، وبالتالي التوسع في العرض النقدي للخروج من حالة الكساد الاقتصادي، وزيادة المعروض النقدي ستقلل من تكلفة الأموال على المقترضين بسبب المنافسة التي تؤدي إلى تقليل سعر الفائدة اجذب مزيد من المقترضين، وكذلك انخفاض تكلفة الأموال على البنوك التجارية(وجدي جميلة ، 2015-2016، ص15-16).  
على أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لانخفاض أصلا الطلب على القروض في حالة الكساد، ويعاب عليها عدم مرونتها لإحداث الأثر المطلوب و بدقة، فتغير نسبة الاحتياطي ولو بنسبة قليلة قد يؤثر على عرض النقود بشكل أكبر مما مطلوب أصلا كما أن فاعلية هذه السياسة تنتهي إذا ما توفرت احتياطات فائضة لدى البنوك التجارية، ومن مزايا استخدام نسبة الاحتياطي القانوني أنها تستخدم في الدول ذات الأسواق المالية الضعيفة ، وتتميز بسرعتها في إحداث

الأثر المطلوب في عرض النقد وذلك لسيطرة البنك المركزي عليها بشكل كامل بعكس الأدوات الأخرى التي تعتمد علي سلوك البنوك التجارية. (أكرم حداد، 2010، ص188-189).

### ثانيا : ا لأدوات النوعية للسياسة النقدية :

يقصد بالأدوات النوعية الأدوات و الأساليب المباشرة و التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الائتمان و توجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات النوعية في الدول النامية وبشكل أكبر من الدول المتقدمة لغياب فاعلية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الاقتصادية فيها بشكل كامل، و تتخذ الأدوات النوعية أشكالا عدة فمثلا : قد يمنح البنك المركزي أساليب للإغراء من خلال منح البنوك تسهيلات معينة بهدف توجيه البنوك باتجاه معين كالمزايا المالية التي تقدم للبنوك (أكرم حداد، 2010، ص190-191). وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، والأدوات النوعية كثيرة منها :

**1-تأطير الائتمان :** قد تقوم السلطات النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن، من طرف البنوك التجارية، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية لهذا السقف المحدد من طرف السلطات النقدية، قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى، غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع كثير من الدول المتقدمة و النامية إلى الاستغناء عنها (درواسي مسعود، 2005-2006، ص25). و تستخدم سياسة تأطير الائتمان في الفترة التي تتميز بالتضخم و ارتفاع الأسعار و عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز (الشيخ أحمد ولد الشيباني، 2012-2013، ص25).

**2-التنظيم الانتقائي للقروض :** تهدف إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا (درواسي مسعود، 2005-2006، ص250). و الهدف الأساسي من استعمال هذه السياسة هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة. (الشيخ أحمد ولد الشيباني، 2012-2013، ص25).

**3-النسبة الدنيا للسيولة :** قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، و هذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة.

**4-تنظيم معدلات الفائدة :** عندما تمنح البنوك قروض تحصل على فائدة، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا و مربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة المدينة. و أسعار الفائدة الدائنة، بحيث يجب ؟ أن تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك أكبر من التي تدفعها.

5-أدوات أخرى : إضافة إلى هذه الأدوات النوعية للسياسة النقدية فهناك أدوات أخرى تلجأ الدول إلى استعمالها و هي فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، تغيير شروط الاحتياطي القانوني، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، و قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

### المطلب الثالث : التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، وفي المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في السياسة المالية و النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود و الترخيص.

### 1-السياسة كأهم أدوات الإدارة المالية العامة

يقع على عاتق الإدارة المالية في الأجهزة الحكومية ثلاث مسؤوليات رئيسية أولها تقديم النصح أو المشورة المالية وثانيها توفير المعلومات المالية و ثالثا الرقابة المالية، ويدخل في إعداد مسؤوليات الإدارة المالية العامة التشريعات الضريبية و الجمركية، إدارة الملكية العقارية للدولة، الإجراءات المالية و المحاسبية المتعلقة بالجباية و الصرف و التوثيق المالي و المحاسبي، النظم المحاسبية المتبعة بما في ذلك الأسس المحاسبية و نظم المعلومات و أساليب الرقابة الداخلية و الخارجية. وفيما يختص بتوزيع الموارد المالية للدولة فإن الإدارة المالية العامة تقوم بعدة أدوار هامة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-المساعدة في تحديد حجم و أولويات الإنفاق الحكومي، و ذلك في إطار السياسات العامة للدولة.

2-المساعدة في تحضير مختلف البيانات و الجداول و الدفاتر اللازمة لتنفيذ عمليات الصرف على مختلف أوجه النشاط الحكومي.

3-القيام بعمليات الصرف للأموال العامة في إطار القوانين و النظم المالية للدولة.

حيث تقوم الإدارة المالية العامة بإجراءات البحوث و الدراسات المطلوبة وبكل دقة قبل إقدامها على تحديد حجم و أولويات و مجالات الإنفاق الحكومي، وفي هذا يجب على الإدارة المالية العامة أن تفاضل بين المنافع العامة من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى المنافع بأقل حجم من النفقات. و تقوم إدارة المالية العامة فيما يخص عملية الرقابة المالية بالمساهمة في تطوير القوانين و اللوائح و النظم التي تساعد على المحافظة على الأموال العامة، كذلك إعداد و التقارير الدورية و الإحصائيات الخاصة بتحصيل صرف الأموال العامة. و من حيث المزايا التي تتمتع بها الإدارة المالية العامة فإنها

تعالج النشاطات المالية في القطاع العام، و تولى الموازنة العامة اهتماما خاصا، تتقاسم الأجهزة المالية للدولة وظيفتها المالية المتمثلة في التخطيط ورسم السياسات المالية و النقدية وتنفيذها و الرقابة عليها.

ويتضح من خلال كل هذا أن السياسة المالية و السياسة النقدية تعد أداتين هامتين لإدارة المالية العامة (دراسي مسعود، 2005-2006، ص254-258).

ومن هنا تبرز أهمية التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية، ولذا لابد من الاستفادة من الخبرة الطويلة للبنك المركزي في مجال إدارة الدين العام و تحديد الأهداف الرئيسية لسياسته النقدية و الأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف وذلك من خلال التنسيق و التشاور مع الحكومة بحيث لا تتعارض أهداف السياسة النقدية و الأهداف العامة للدولة. وعادة ما يتم التنسيق من خلال مجلس تنسيقي يتألف من أعضاء من البنك المركزي و وزارة المالية، وأعضاء من ذوي الخبرة الاقتصادية. ويفهم من هذا ضمنا أن إدارة الدين العام قد تكون مسؤولية البنك المركزي أو وزارة المالية أو مكتب مستقل لإدارة الدين العام. (منى كمال، ، نوفمبر 2010، ص2-3).

ونظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها كل من السياستين المالية و النقدية فإن التنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، وهذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياسة النقدية و المالية، أو بين وسائل و أهداف كل سياسة على حدي.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي للسلع و الخدمات عن الطلب الكلي. لوصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي، وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية تتخذ السلطة النقدية و المالية إجراءات و تدابير عدة منها يقوم البنك المركزي بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد و المشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق و من ثمة الطلب الكلي، و تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد و البنوك أو طرح السندات بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، و بالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري. كما تقوم السلطة المالية بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من الضرائب المباشرة و غير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.

ومن خلال كل هذا التي تم تقديمه للإجراءات و التدابير المتخذة من طرف السلطة المالية و السلطة النقدية يتضح أن كلاهما يسعى إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي لهذا يستوجب الملائمة و التنسيق بين السياستين المالية و النقدية (دراسي مسعود، 2005-2006، ص258-259). و الهدف من التنسيق

بين السياستين هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، وتحقيق أهداف السياسة النقدية و السياسة المالية التي سبق ذكرها في الفصل الأول، والتي يشترط توفر وضوح بين السياسة النقدية و المالية، و المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات لتحقيق التنسيق بين السياستين.

## 2- إجراءات التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية :

إن التنسيق الفعال بين السياسة المالية و النقدية يتطلب ترتيبات دعم التي يجب أن تتخذها كل من السلطة النقدية و المالية من أجل التنسيق بينهما :

✓ **استقلالية البنك المركزي :** يهتم البنك المركزي بتخفيض التضخم، وفي حالة عدم وجود تنسيق بين السياستين قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل ويكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل. ولذلك يتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياسة المالية و السياسة النقدية و التي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي و الحد من عجز الموازنة.

✓ **الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي :** يعد الاقتراض من البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، وقد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي وهناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي. وعند تقييم عمليات التنسيق بين السياستين تقوم الدولة في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يتمتع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الغير مباشر.

✓ **توازن الميزانية :** أو الحد من العجز، في ظل استقلالية البنك المركزي فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعاً من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي.

✓ **لجان التنسيق :** يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياستين عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين العام التي تتضمن أعضاء من الوزارة المالية و البنك المركزي (درواسي مسعود، 2005-2006، ص 160-164).  
ومما سبق من الإجراءات لإحداث التنسيق بين السياستين المالية و النقدية خلصنا إلى :

استقلالية البنك المركزي لا يعد كافياً خاصة في ظل وجود كثرة المعلومات المتناقضة، و التوقعات الغير مؤكدة لذلك لا بد أن يعمل كل من السلطة النقدية و السلطة المالية سوياً في مراحل التنفيذ و المراقبة ويشترط الإعلان بطريقة

مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية و السياسة الاقتصادية الكلية، و التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية يعد أمراً حتمياً من خلال إتباع مزيج السياسات النقدية و المالية من خلال لجان التنسيق.

### المطلب الرابع : الجدل الفكري حول السياسة المالية و السياسة النقدية

ترجع بداية الجدل بين السياسات المالية والنقدية ( حميد عبد العظيم، 1986، ص266). إلى منتصف الخمسينيات في القرن الماضي، على يد الأمريكي ميلتون فريدمان، وانظم إليه بعض الاقتصاديين الذي ساندوه الرأي، على أن السياسة النقدية هي وحدها القادرة على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، من جهة أخرى اضطر المليون إلى التصدي لأنصار السياسة النقدية، واتجهوا إلى دراسة كل الجوانب المالية التي أثارها النقديون، من أجل إظهار قدرة السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، والتشغيل، فأنصار السياسة المالية لم يحاولوا تجريد السياسة النقدية أو هدمها، بل أقرروا على ضرورة مساندتها للسياسة المالية.

لقد كان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعماء ولتر هيلر، ودعاة السياسة النقدية بزعماء ميلتون فريدمان، حول أي سياسة يجب اعتمادها لتوجيه الاقتصاد. ولقد ساق كل منهما جملة من الحجج أهمها: (عبد المجيد قدي، 1995، ص50)

#### أولاً : حجج دعاة السياسة المالية

يرى ويلتر أن أنصار السياسة النقدية، لم يوفقوا في تحديد المتغير النقدي الملائم الذي يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، هل الأمر يتعلق بالمفهوم الضيق للكتلة النقدية (M1)، أو بالمفهوم الواسع للكتلة النقدية (M2) و ذلك بإضافة الادخار و الودائع. و قد لاحظ غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، فهم أحياناً يعتبرون أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية و الدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل، و الهدف منه هو إبراز أهمية المضاعف النقدي في المدى القصير.

– حسب النقديين أسعار الفائدة تتحدد مستوى على السوق، وبالتالي لا دخل للدولة في ضبط هذه الأسعار.

– رغم أهمية السياسة الضريبية في الانتعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة، ودليل ذلك هو ما توصل إليه نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية 1964 نتيجة التخفيضات الضريبية.

#### ثانياً : حجج دعاة السياسة النقدية

رد فردمان على ولتر وأصحابه بجملة من الحجج المتمثلة في :

- لم يتجاهل النقديون دور القدرات الإنتاجية وإرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر.
- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية أكثر من السياسة النقدية، فحسب فردمان فإن معدل التغيير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى القصير، كما أن الدولة في حالة تغطية عجز الميزانية تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة.
- زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات، فهي فعالة في السداسي الذي يتم فيه الإنفاق، بينما الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة.

كما سبق فإن الاختلاف الجوهرى يتمثل في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فأنصار السياسة المالية ينادون بتدخل الدولة، أما النقديون فهم يركزون على آليات السوق، ويعتبرونها كفيلة بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة، على عكس المالىين الذين عدلوا في موقفهم و أعطوا دور كبير لتغيرات عرض النقود، في الوقت الذي اعترف فيه النقديون بأن سرعة التداول إذا كانت مستقرة فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما أقرروا بصعوبة الاتفاق على العرض النقدي. (البلاوي حازم، 1998، ص159).

وبذلك فإن وجهة نظر كل من أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، قد أثرت في الأخرى بشكل مـ، فأغلب الاقتصاديين يعتقدون أن كل من السياستان تؤثران على الطلب الكلي والإنتاج، لكن مدى فاعلية هذا التأثير وآلية الانتقال ومدى ايجابية وسلبية تأثير السياسات، وكذلك مدى تدخل الدولة بالسياسات وأسس ذلك التدخل، ومدى اعتماده على أحداث الماضي وموقف التوقعات وأثر المصادقية كلها أمور دار حولها الصراع الفكري بين أنصار هاتين السياستين. (درواسي مسعود، 2005-2006، ص270).

## خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

تستخدم السياسة الاقتصادية من طرف الدولة لدعم مرحلة معينة من مراحل الاقتصادية القومي، باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، فالسياسة المالية تطورت من العصر القديم بحيث اعتبرها الكلاسيك حيادية لا تتدخل النشاط الاقتصادي، إلى العصر الحديث بحيث اعتبرها الكينزيون عامل يلعب دور كبير في الحياة الاقتصادية، واستخدمت عدة أدوات لتحقيق مجموعة من الأهداف التي من بينها التخصيص الأمثل للموارد، كذلك العدالة الاجتماعية، وغيرها.

كما توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي المسؤولة عن تنظيم وتغيير وضبط العرض النقدي في السوق النقدية، بحيث تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي من بينها تحقيق الاستقرار النقدي كأهم هدف، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية منها والنوعية.

لذلك تطلب الأمر ضرورة التنسيق بين كل من السياسة المالية والنقدية، من أجل تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، وهذا انطلاقاً من الجدل الفكري بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية على فعالية كل منهما، إلا أن الواقع يهتم ضرورة تفاعلها معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

## الفصل الثاني

التحرير المالي و علاقته

بالسياسة المالية و السياسة

النقدية

تمهيد :

تشغل الأنظمة المالية مركزا هاما في النظم الاقتصادية، بالنظر إلى الدور الفعال الذي تقوم به في الاقتصاد، و كنتيجة لتغير النظام العالمي السائد و تخلي معظم الدول النامية عن سياسة الكبح المالي بسبب أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، زاد التوجه لتبني نظام جديد يعتمد على تحرير الاقتصاد.

و التحرير المالي له دور هام في تعزيز مكانة الدول في الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر نموذج ( McKinnon & Shaw) من أبرز الدراسات في هذا المجال. و التي بدأت بتطور النظام المالي العالمي، وفي ظل هذا قمنا بالتطرق في فصلنا هذا إلى : المبحث الأول ماهية التحرير المالي من مفهوم و أهداف الإجراءات، و سلبيات و إيجابيات و سياسة الكبح المالي، أما في المبحث الثاني فتناولنا إجراءات التحرير المالي و عوامل نجاحه، و المبحث الثالث تحديات التحرير المالي و علاقته بالسياسات المالية و النقدية.

## المبحث الأول : ماهية التحرير المالي

لقد اعتبر القطاع المالي قطاع استراتيجي لذلك دفع بالدول بالشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية و الاقتصادية بعد سياسات الكبح المالي، باتخاذ العديد من الاجراءت التي تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وقد أعتمد في هذا التحرير المالي.

## المطلب الأول : مفهوم الكبح المالي

لقد اعتبرت الحكومات في الدول النامية القطاع المالي كقطاع استراتيجي و أخضعتة للرقابة بمختلف أشكالها، من وضع لمجموعة من القيود و الضوابط على النشاط المالي و البنكي، و تمثل هذه القيود المفروضة على القطاع المالي بسياسة الكبح المالي.

## أولا : تعريف الكبح المالي

عرف الكبح المالي من طرف روين و مارتن (Martin و Roubini) بأنه مجموعة سياسات، قسوانين، ضوابط، قيود، كمية و نوعية و رقابة مفروضة من طرف الحكومة و التي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها. (مصطفى عبد اللطيف + محمد زرقون، 2014، ص210).

عرفه ماكينون (McKinnon) عام 1989 حيث يكون التدخل الحكومي عن طريق فرض الضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوافرة محليا لتعمل بعيدا عن آليات السوق. (كرمة محمد إبراهيم الحسيني، 2001، ص19).

و بهذا يمكن أن نعطي تعريف مختصر للكبح المالي على أنه عبارة عن مجموعة من القيود الموضوعة من قبل السلطات النقدية على النظام المالي بهدف إشباع الحاجات المالية للحكومة و بسعر فائدة منخفض.

و من صور الكبح المالي هي الضرائب على الإيرادات الإجمالية للبنوك و ضريبة القيمة المضافة على رقم الأعمال المصرفية، و الضرائب على القروض و أرباح البنوك. (كرمة محمد إبراهيم الحسيني، 2001، ص21-22).

و هناك صور أخرى للكبح المالي و التي لا تخضع لقوانين الضرائب و لا تظهر في الميزانية العامة للدولة. و تتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين هما الرقابة على معدلات الفائدة، و برامج الائتمان الموجه.

ثانيا : أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية : يوجد عدة أشكال للكبح المالي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-1 : أشكال الكبح المالي في الأنظمة المالية

الكبح المالي	
القطاع المالي الداخلي	- وجود رقابة و تدخل في أسعار الفائدة المدينة و الدائنة؛ - الرسوم الضريبية مرتفعة؛ - توجيه القروض؛ - ارتفاع الاحتياطي الإجباري.
السوق المالي	- المستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أسهم محلية؛ - لا يمكن للمواطنين تملك أسهم أجنبية.
تدفقات حساب رأس المال	- وجود سعر صرف خاص على التحويلات المالية للعملاء؛ - وجود قيود فيما يخص خروج رأس المال.

**Source :** saoussen ben gamra، Mickael élèvent libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle institutions، université paris، XIII 2005، p11.

نقلا عن : شيهون وفاء، التحرير المالي و تأثيره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2015-2016، ص27.

ثالثا : دوافع التخلي عن سياسة الكبح المالي

من أسباب و دوافع التخلي عن سياسة الكبح المالي و التوجه نحو التحرير المالي، الآثار السلبية التي عرفتھا الدول النامية و التي تتمثل في : (ساعد ابسام، 2008-2009، ص 21-22).

- أدى التحكم الإداري في أسعار الفائدة بوضع سقوف عليا في الدول ذات معدلات تضخم مرتفعة إلى جعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا، أي أقل من سعر الفائدة التوازني في السوق، المر الذي انعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى و من ثم على أسعارها؛

- أدى سوء تخصيص الائتمان و وضع سقوف لأسعار الفائدة إلى انخفاض التمويل المصرفي، و في ظل ارتفاع معدلات التضخم تحول الأفراد إلى توظيف مدخراتهم و استثمارها في أصول مالية تتغير أسعارها، بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل التضخم (العقارات، السلع المعمرة) بدل الأصول المالية ذات العائد الحقيقي السالب؛

- أصبحت الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية و أدى ذلك إلى تقلص رقعة النظام المالي الرسمي في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي، رغم ما يتميز به هذا الأخير من ارتفاع درجة المخاطرة؛
- افتقار القطاع المالي إلى التنوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي و تراجع الأهمية النسبية لأسواق رأس المال؛
- أسهم الكبح المالي في هروب رؤوس الأموال من الاقتصاديات النامية إلى أسواق المال الأجنبية التي توفر عائدا حقيقيا موجبا، و بمخاطر أقل نسبيا مما هو قائم في القطاعات المالية الوطنية؛
- تسبب التدخل في توظيف الائتمان و توجيهه إلى تفاقم مشكلة القروض غير المنتظمة، و انخفاض ربحية البنوك؛
- أدى ارتفاع الضرائب المستترة على الودائع و العمليات المصرفية مثل معدل الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة المبالغ فيها إلى تدني كفاءة الوساطة المالية.

### المطلب الثاني : مفهوم التحرير المالي

تعود سياسة التحرير المالي إلى أعمال كل من ماكينون و شو (McKinnon and Shaw)(1973) عندما قاما بتقديم دراسة انتقدا فيها سياسة الكبح المالي التي طبقت في أغلب بلدان الدول النامية، وكان ذلك نتيجة لما خلفته هذه السياسة من آثار سلبية على كل من التطور المالي و النمو الاقتصادي لهذه الدول، واعتبرت سياسة التحرير المالي كحل للدول النامية من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي فيها (بن غلال بلفاسم، 2011، ص04).

يعتبر التحرير المالي احد مكونات التحرير الاقتصادي، والتي تركز على إزالة وتقليل القيود على التجارة الداخلية و الخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وإطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية، وتبسيط إجراءات التجارة و الاستثمار و الدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية (بريش عبد القادر +طرشي محمد، 2009، ص04).

### أولا : تعريف التحرير المالي

إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية و البنوك وذلك من خلال إلغاء كل القيود و الضوابط و اعتماد آليات السوق (قانون العرض و الطلب) في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة مع التخلي عن سياسة توجيه الائتمان وخفض الاحتياطي الإلزامي (بريري محمد أمين، 2008، ص03)، و التوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية (بوزيان محمد +شكوري سيدي محمد، 2005-2006، ص02)، وإلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية مما يؤدي إلى تخصيص غير الكفء للموارد المالية و التأثير السلبي على النمو و الاستثمار و الادخار، و فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي ويمثل هذا إجراءات

التحرير الداخلي وخصخصة بنوك القطاع العام،ويمكن القول أن أبرز مكونات الوصفة الخاصة بالتحرير المالي هي خلق مؤسسات مالية و مصرفية ذات ملاءة عالية و قدرة تنافسية تؤهلها للبقاء دون أي شكل من الأشكال الدعـم و الحماية.ويبدو واضحاً أن هذه العملية ستتم سواء بمبادرة حرة من المؤسسات و الدول المعنية أو بشكل اضطراري تحت وطأة ضرورات الاندماج و الضغوط التي قد تترسها المؤسسات الدولية.

أما عن جانب التحرير المالي الخارجي فيتمثل في تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال. (بربري محمد أمـــــــين، 2008،ص03).

و بهذا يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعني الشامل بمجموعة الأساليب و الإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً،وذلك بفتح الأسواق المالية و الرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف و التأمين و الأوراق المالية و شركات الاستثمار و إدارة الصناديق و عدد كبير من الخدمات،فيما يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعني الضيق بتحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها و التي تعيق عملية الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي و الدولي.(حريري عبد الغني، 2009،ص02). و يمكن تلخيص التحرير المالي في المعادلة التالية :

$$LF=1/3LSBI+1/3LMF+1/3LCC$$

حيث :

LF : التحرير المالي (Libéralisation financière).

LSBI : تحرير النظام المصرفي المحلي (Libéralisation du système bancaire interne).

LMF : تحرير الأسواق المالية (Libéralisation des marches financiers).

LCC : تحرير حساب رأس المال (Libéralisation du compte de capital).

فالتحرير المالي يضم جانبين رئيسية و هي :

### 1 - تحرير القطاع المالي المحلي : يشمل تحرير هذا القطاع

- تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقفوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة (بوخاري عبد الحميد+بن ساحة علي، 2011،ص144)، و تركها تتحدد في السوق بين العرض و الطلب الأموال للاستثمار. وكذلك تحرير الائتمان،وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و كذا وضع سقفوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، و ثانياً إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، و تحرير المنافسة البنكية بإزالة القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية. وكذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية، و إعطاء البنوك فرصة لتحسين تسييرها و أدائها، خاصة في ظل المنافسة

الشديدة، حيث تصبح قادرة على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة و العملات (بربري محمد أمين، 2008، ص03).

- تحرير الأسواق المالية : يتم بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة، و الحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد (بوخاري عبد الحميد+بن ساحة علي، 2011، ص144).

- يتضمن إزالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال (بربري محمد أمين، 2008، ص04).

## 2 - تحرير القطاع المالي الخارجي :

يقصد به التحرر من الحضر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات، و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات. (رمزي زكي، 1999، ص 82).

**تحرير الأسواق المالية :** بواسطة إزالة القيود و العراقيل المفروضة على امتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة، و الحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد.

يتضمن إزالة الحواجز و العقبات التي تمنع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى : من الاقتراض من الخارج و العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال، و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي، و تحرير تدفقات رأس المال.

## ثانيا : أهداف التحرير المالي

هناك عدة أهداف تستهدفها سياسات التحرير المالي و التي منها :

✓ تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية بهدف تعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها؛

✓ تتزامن سياسات التحرير المالي مع النزعة الشديدة نحو تحرير التجارة الدولية، و إضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية؛

✓ تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.

✓ جعل النظام المصرفي أكثر قوة، لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية؛

- ✓ تمكين المصارف و المؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية؛
- ✓ تعبئة الادخار المحلي و الأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار (سلكة أسماء، 2007، ص 09)؛
- ✓ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية و الأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- ✓ تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛
- ✓ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة (بربري محمد أمين، 2008، ص 07).

### المطلب الثالث : ايجابيات و سلبيات التحرير المالي

اختلفت آراء الباحثين بين المؤيدين والمعارضين للتحرير المالي فمنهم من يرى تطبيق نظرية التحرير المالي سينتج عنه العديد من المزايا التي تدفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، في حين البعض الآخر يرى أن التحرير المالي يخلف في طياته العديد من الآثار الجانبية غير المرغوب فيها.

#### أولاً: ايجابيات التحرير المالي

للتحرير المالي العديد من المزايا والآثار الايجابية تتمثل في ما يلي: ( أحمد سقر، 2008، ص 33-35. وحسن كرم حمزة، 2011، ص 61-62).

- تعزيز مستوى المنافسة في الأسواق المحلية وتحسين أداء القطاع المالي، ما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات المالية المقدمة، وتخفيض التكاليف وزيادة فرص الاستثمار، من خلال التوظيف للموارد المالية، كذلك إدارة أفضل للمخاطر وتحفيز الحكومات لتحسين إدارة سياساتها الاقتصادية وحسن الإشراف والرقابة على القطاع المالي.
- تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي التحرير المالي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال، وبالتالي خفض أسعار الفائدة محلياً مما يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي، ورفع مستويات الاستثمار وفتح مشاريع جديدة، وما ينعكس على زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- تحرير القطاع المالي يفرض على مؤسساته التوجه إقليمياً ودولياً، وعدم الاكتفاء بالعمل في السوق المحلية خاصة نتيجة للتطورات التكنولوجية، من خلال تسهيل نقل الأموال واستثمارها في مختلف الدول الأخرى، ولقد أصبح رأس المال البشري العنصر المهم في القطاع.
- إضفاء الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي يتيح فرص كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، والأهم أنها توفر بدائل يمكن المفاضلة بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، كونه يتيح التعامل مع الأسواق ذات نطاق واسع تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الدولية، وتيسير الحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.

- تشير نظرية تسيير المحفظة وتنويعها ل markowitz tobin أن تكوين محفظة مالية متنوعة تعد أفضل إستراتيجية للحصول على أكبر عائد مع أقل مخاطرة، بالإضافة إلى ذلك فإن تنوع هذه الأصول المالية يشكل قفزة نوعية في مجال عمل المؤسسات المالية العالمية، حيث يؤدي لتشجيع المنافسة بينها. العمل وفق آلية السوق التي تقوم على أساس المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و التي تسمح بخفض تكلفة التمويل للدول؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مجالات التحرير المالي بالحد من زيادة المديونية الخارجية، من خلال الابتعاد عن التمويل بالائتمان المصرفي و نقل تكنولوجيا و إكساب الأيدي العاملة المهارات و الخبرات اللازمة، خصوصا في مجال استحداث خدمات مالية و مصرفية لها دور مهم في عملية التمويل و تسوية المدفوعات؛

- الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية و هذا يشجع الادخارات و يغير مسارها من السوق المالية غير الرسمية إلى السوق المالية الرسمية، كما تؤدي إجراءات التحرير المالي إلى خلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص و هذا ما يؤدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من المقيمين المحليين في الخارج، و قد تساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية.

### ثانيا : سلبيات التحرير المالي

العديد من المعارضين للتحرير المالي يركزون على أثاره السلبية على مستوى الاقتصاد، و من هذه السلبيات ما يلي : (حديجة تافاسات، 2016-2017، ص55-57).

- اهتزاز استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، إذ غالبا ما تفقد السلطة النقدية صلاحياتها الكاملة في صياغة السياسة المناسبة لها، خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية و المالية و سياسة استقرار الأسعار و سياسة سعر الصرف؛

- حدة و سرعة الأزمات التي يتعرض لها القطاع المالي المندمج في الأسواق العالمية؛

- يمكن أن يؤثر التدفق المتزايد لرأس المال على درجة استيعاب الاقتصاد المحلي للدول النامية مما يؤدي إلى رفع نسبة الواردات، و منه تحقيق عجز في الميزان التجاري و ميزان المعاملات الجارية؛

- عدم تماثل المعلومات و هي سمة خاصة بالأسواق المالية و المعاملات في الدول النامية، من شأنه أن يضر بعملية التحرير المالي، لأن هذه الدول عاجزة عن جمع المعلومات مقارنة بنظيرتها المتقدمة، و بالتالي ليس بإمكانها ضمان تدفق رأس المال؛

- بسبب التوسع التكنولوجي و تنوع الأدوات المالية ارتفع حجم الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، و التي تمارس ضمن الاقتصاد الخفي كغسيل الأموال، و هي ظاهرة تهدد النمو و الاستقرار الاقتصادي من خلال انعكاساتها على جل النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية؛

-زيادة خطر التعرض لهجمات المضاربة و الصدمات الدولية و هروب رؤوس الأموال؛  
-قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبي في الدول النامية.

### المبحث الثاني : إجراءات التحرير المالي و عوامل نجاحه

يجب أن يتوفر التحرير المالي على شروط لنجاحه وكما أنه لا يخلو من المخاطر

#### المطلب الأول : إجراءات التحرير المالي

تشتمل سياسة التحرير المالي على مجموعة من الإجراءات يتطلب التحرير المالي المرور بها وذلك من خلال تطبيق إجراءات التحرير على المستوى المحلي و على المستوى الخارجي.

**أولاً : إجراءات التحرير على المستوى المحلي :** وهو يتضمن ثلاثة متغيرات أساسية وهي أسعار الفائدة، الاعتمادات و الاحتياطات الإلزامية و المنافسة المصرفية .

**1 - تحرير أسعار الفائدة :** يتضمن تحرير أسعار الفائدة إزالة الرقابة و التثبيت، و تحديد سقف أعلى لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة.

**2 - تحرير الاعتمادات و الاحتياطات الإلزامية :** يتضمن الحد من الرقابة على التوجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و الحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى و التخفيض أو حذف الاحتياطات الإلزامية المغالي فيها على البنوك، و الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة عمليات السوق المفتوحة للتأثير على العرض النقدي (بريري محمد أمين، 2008، ص11)، أي استخدام الأدوات الكمية للسياسة النقدية بدلا من الأدوات النوعية (المباشرة) التي تكون عادة معيقة لإستراتيجية التحرر، إذ يعد استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة جزءا من مجموعة أوسع من الإصلاحات لم تشمل تحرر القطاع المالي فحسب بل تتناول أيضا تحرر القطاع الاقتصادي بوجه عام (حريري عبد الغني، 2009، ص2).

**3 - تحرير المنافسة المصرفية :** تتضمن إلغاء و حذف القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و البنوك الأجنبية و كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة بتوجيه تخصص البنوك و المؤسسات (بريري محمد أمين، 2008، ص11)، إلغاء السقف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية و إعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض. (حريري عبد الغني، سنة 2009، ص3)

**ثانيا : إجراءات التحرير المالي على المستوى الخارجي :** تتضمن سياسة التحرير المالي على المستوى الدولي العديد من الإجراءات و التي هي :

**1- إلغاء ضوابط الصرف :** وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية.

2- فتح الحساب رأس المال : ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من و إلى الاقتصاد، و بالتحديد من وإلى الأسواق المالية، وهذه الحرية تزيد من إمكانية امتلاك المحليين لأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية، وتسمح لغيرا لمقيمين بامتلاك الأصول و تداولها و السماح لشركات المساهمة الأجنبية الدخول في السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن حذف العقبات التي توقف البنوك و المؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي، وتحرير تدفقات رأس المال.

3- فتح أسواق الأوراق المالية : تخفيف القيود المفروضة على أسواق الأوراق المالية و التي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية، وذلك من خلال إلغاء الحواجز أو تقليلها أمام انضمام المستثمرين و الشركات المساهمة في السوق أو الانسحاب منها الأمر الذي يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية ( حريري عبد الغني، سنة 2006-2007، ص 65-66).

### المطلب الثاني: عوامل نجاح التحرير المالي

يعد التحرير المالي ذو أهمية كبيرة وقد أعتبر من أهم السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وترقية الخدمات المالية والمصرفية وتعبئة الموارد المالية والتخصيص الأمثل لها وترقية الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارة المحلية. ولكي يتحقق نجاح التحرير المالي أو الإصلاح المالي يجب توفر مجموعة من المتطلبات يتعين وجودها قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي ولعل من أهمها:

1- الاستقرار الاقتصادي العام : من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في أضعاف النظام المصرفي والتأثير على التحرير المصرفي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي والمصرفي، فارتفاع معدلات التضخم قد يفرض التحرير رفع أسعار الفائدة الاسمية إلى معدلات مرتفعة جدا لتحقيق معدلات حقيقية موجبة، وقد يؤدي ذلك إلى أزمات مالية حيث أن أسعار الفائدة بشكل كبير قد يؤدي إلى زيادة التدفقات في رأس المال إلى الداخل، يؤثر الارتفاع في أسعار الفائدة بمعدلات عالية بالسلب على سوق الأوراق المالية، إذ يعني ذلك ارتفاع علاوة المخاطر الخاصة بأسعار الفائدة، قد تفسر أسعار الفائدة المرتفعة جدا فوق معدلات التضخم المعلنة على أنها إشارة إلى أن معظم العناصر الاقتصادية تتوقع استمرار التضخم ومن ثم فشل برنامج الإصلاح المالي.

فإن أمكن لعدد كاف من الشركات الاقتراض بمعدلات كبيرة وبأسعار فائدة اسمية مرتفعة جدا، فسوف يؤدي بمعدل التضخم للارتفاع مستقبلا أمرا أكثر احتمالا، ومن شأن ذلك أن يدعم التوقعات الخاصة بعدم هبوط التضخم، وأفضل ضمان لذلك يكون من خلال سياسة نقدية يمكن التنبؤ بها مع كونها موجهة نحو الثبات والاستقرار. (بربري محمد أمين، 2008، ص23).

**2-توفر بيئة اقتصادية مستقرة :** يعد استقرار الاقتصاد الكلي ركيزة أساسية قبل تبني سياسة التحرير المالي، فالبيئة الاقتصادية المستقرة تغيب عنها مخاطر التضخم وعجز الموازنة وغيرها من المخاطر، التي تؤثر على الانفتاح على النظام المالي العالمي ومن ثم الاندماج فيه وتولي الاهتمام إلى العناصر التالية :

- سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار؛

- سياسة مالية فعالة وأسعار الصرف تدعم الاستقرار المالي؛

- توافر قطاع مالي كفي ومستقر. (بلغنامي نبيلة + سحنون جمال الدين، 2017، ص 321).

**3-إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي :** إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار فوق قوى السوق، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصيص القطاعي ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم تنتقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف وغيرها.

وعموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، ومرحلة التنمية التي بلغها، والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودوره في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. (حدو علي، 2011-2012، ص28).

**4-توفر بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة :** يفضل قبل الشروع في إزالة القيود والانفتاح المالي يجب توفر بيئة اقتصادية ومؤسسية ملائمة، إذ أن عدم مراعاة ذلك يؤدي إلى أزمات مالية خطيرة الأمر الذي يؤدي إلى انفتاح مستويات العمق المالي المفترض ارتفاعه في ظل التحرير المالي.

حيث من الضروري توفر هيكل قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي يتسم بالكفاءة ويفصل بعدالة وسرعة في الدعاوي على أن يقترن ذلك بآلية فعالة لتنفيذ الأحكام، وهناك ضرورة أخرى لتوافر إطار تنظيمي ورقابي مناسب يكفل تحقيق الشفافية في المعاملات و يمنع التواطؤ و يقلص المخاطر الا أخلاقية، فمثلا فما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه توفر نظام ضريبي فعال و متطور بالنسبة للأطراف المتعاملة في الأسواق المالية، فإذا كانت السلطات الضريبية تراقب درجة الثقة في المعلومات الواردة من الميزانيات العمومية المقدمة من طرف الشركات والأفراد لتجنب التهرب الضريبي وتحصيل الضرائب المستحقة وفقا للأسس والقواعد الضريبية المعمول بها، فان تدقيق تلك المعلومات لن يوفر مصداقيتها فقط بالنسبة للحكومة بل أيضا بالنسبة للأطراف المتعاملة في أسواق رأس المال. وتزيد أهمية تلك المصدقية في أسواق الأوراق المالية عنها بالنسبة للجهاز المصرفي. (بربري محمد أمين + طرشي محمد، 2008، ص9).

**5-التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية :** لكي نقوي استقرار القطاع المالي فانه يجب أن نعلم جيدا أن كل مؤسسة مالية تقوم بالوساطة تمر بمخاطر تحتاج إلى تنظيم و إشراف جدي، وأن التنظيم والإشراف الجدي هام بالنسبة للبنوك لأن فشل أحد المؤسسات المالية أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى أزمة في السوق كله نتيجة لفقدان الثقة في البنوك مما يؤدي إلى سحب ما فيها من أموال المودعين والمقترضين، إن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادي.

قد أصبح الإشراف والتنظيم الجدي ضروري في الأسواق المالية المفتوحة، وذلك لأن الاعتماد المشترك للاقتصاديات الكلية والاستقرار المالي يزداد في المناخ المتحرر، وفي الوقت نفسه فان المنافسة تستأصل الربوع التي ساعدت القطاع المالي على امتصاص الأخطاء الإدارية أو السياسات في الماضي، ومع التحرير المالي وخاصة تحرير تجارة الخدمات المالية فان الإشراف الفعال يساعد على تحسين توجيه المؤسسات المالية ويحدد المشكلات في مرحلة مبكرة، وهذا يسمح بالمزيد من الوقت لاتخاذ تدابير إصلاحية وبذلك يجد من احتمال ودرجة الصعوبات التي تواجهه المالي. (حدو علي، 2011-2012، ص29).

**6-توافر المعلومات والتنسيق بينها :** تختلف المعلومات عن السلع الاستهلاكية، فالأولى لا تستهلك بالاستعمال عكس الثانية، وكذلك الأولى لها فوائد عامة والثانية لها فوائد خاصة.

تخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح الموردين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع. ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هو الأكثر عائدا، والعكس صحيح، لأنها تعوض معدل الفائدة.

كما ينطوي عدم التنسيق بين المعلومات، صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة، ورفع تكلفة الحصول على المعلومات، ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح أو فرض ضرائب أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق وبالتالي تحقيق المصلحة العامة. ( بريري محمد أمين+ طرشي محمد، 2009، ص10).

### المطلب الثالث : مخاطر التحرير المالي

يؤدي التحرير المالي إلى تدويل و انتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات و الآثار السلبية للتحرير المالي، حيث حدثت في عقد التسعينيات أزمات بنكية ومالية في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، شمال أوروبا و إفريقيا فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعملة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل وامتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى.

وتعد طريقة تطبيق إجراءات التحرير المالي من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمات، يوجد منهجان للتحرير المالي أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير المالي في وقت واحد، والآخر تدريجي زهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل ومتأني في إجراءاته وتطبيقه بحیطة وحذر.

حيث أدى التطبيق الآني لكافة خطوات التحرير المالي مع تجاهل اعتبارات التسلسل والتدرج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في الدول التي سلكت هذا المنهج، ونشير إلى تجارب كل من الأرجنتين وأوروغواي للتحرير الشامل، فإن كلتا الدولتين قامتا بتحرير قطاعهما المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وأن جميع خطوات التحرير من إزالة القيود على سعر الفائدة وتخصيص الائتمان، وعلى حرية الدخول على القطاع المصرفي والمالي، وعلى سوق رأس المال بالإضافة إلى قابلية العملة للتحويل الكامل قد تمت في آن واحد، وقد أدت تلك الخطوات إلى تزايد درجة العمق المالي، ومارست نوع من التساهل نتيجة تأثيرات ايجابية على الاستثمار الكلي والأداء الاقتصادي في تلك الدول إلى الوقوع في دائرة من الأزمات المالية (حريري عبد الغني، 2006-2007، ص66). أهمها :

- واجهت كل من الأرجنتين وأوروغواي مشكلة الدوارة المتزايدة لأصول وخصوم الجهاز المصرفي نتيجة التحرير المالي الخارجي، الأمر الذي عرض كل البنوك والشركات المقترضة لمخاطر تخفيض العملة الوطنية.
- أدى التحرير المالي في الأرجنتين على زيادة نسب الرفع المالي للشركات حيث تزايدت مديونيتها قصيرة الأجل لتلك الشركات.

- تأثرت الأرجنتين على وجه الخصوص بأزمة المكسيك عام 1995 حيث أدت إلى تزايد كبير في التدفقات الرأسمالية الخارجية.

- وفي تركيا أدى التحرير غير التدريجي إلى تقلبات في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، كما تعرض كل من القطاعين المالي و الحقيقي إلى مخاطر منتظمة كبيرة.

- أما من أمثلة تجارب التحرير المالي التدريجي نذكر في ذلك تجربة الهند التي اتخذت نهجا تدريجيا في التحرير المالي 1991، حيث قامت بتحرير القطاع المالي الداخلي بشكل تدريجي قبل تحرير القطاع المالي الخارجي، الأمر الذي مكنها من تجنب العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة العمق المالي بها.

ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهو أن التحرير من كل القيود لا يعني عدم تدخل الحكومة في السوق المالي، بل يبقى للحكومة درجة من التدخل في حالة فشل السوق، من خلال الإشراف وتنظيم هذا السوق (حريي عبد الغني، 2009، ص4-5)

### المبحث الثالث : تحديات التحرير المالي وعلاقته بالسياسة المالية والنقدية

إن إتباع سياسة التحرير المالي تؤدي إلى أزمات مالية و مصرفية، و سنعرض العلاقة بينهما، و أثره على السياسات المالية و النقدية.

#### المطلب الأول : علاقة التحرير المالي بالأزمات المصرفية

بينت دراسة تجريبية أجريت من طرف كمنسكي و رينهر، (luis miotti & dominique philon, 2001, p5) نقلا عن :  
حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، شهادة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص36). والتي قدمت في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية و أوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية منتصف التسعينات، بينت النتائج التالية :

- ندرة الأزمات المالية والمصرفية خلال فترة الستينات وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي؛  
- اثر ظهور موجة التحرير المالي والمصرفي في العالم وخاصة مع بداية التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، ومعظمها كان ناجما عن سياسة التحرير المالي والمصرفي؛

كما أكدت الدراسة التي أجراها خبيري الصندوق الدولي (FMI) دتراجيان و دميرجيك سنة 1998، بعنوان سياسة التحرير المالي والهشاشة المالية، التي أقيمت على 53 دولة أكدت أن سياسة التحرير المالي تزيد من احتمال حدوث الأزمات المصرفية.

وهذا ما تم فعلا من خلال أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997، وبالمكسيك وروسيا وغيرها من الدول التي عرفت أزمات مصرفية نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح والتحرير المصرفي، ومنها أيضا ما حدث في الجزائر سنة 2003 بعد تفجير بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمات المالية والمصرفية هي المنافسة الشديدة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بعد مباشرة سياسة التحرير المالي، الأمر الذي أدى إلى تقليص وانخفاض مردودية العمليات المصرفية التقليدية، واتجاه البنوك والمؤسسات إلى المضاربة في الأسواق المالية والتوسع في التعامل بالمشتقات المالية، والمضاربة في سوق الصرف الأجنبي، والتوسع أيضا في العمليات خارج الميزانية، مما يؤدي إلى تدفق كبير في رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فيسفر عنه عدم استقرار الاقتصاد الكلي وبالتالي يجعله معرضا أكثر للصدمة الخارجية، حيث أن أية صدمة أو إشاعة يمكن أن تؤدي إلى هروب مفاجئ لرؤوس الأموال نحو الخارج وانهميار العملات المحلية، وينتج عنه أزمة حادة في السيولة وبالتالي ينتشر الذعر المصرفي لدى المودعين وهو ما يفسر الأزمة المالية والمصرفية. وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مساعدة العديد من الدول في تحديد وتشخيص مشاكل الجهاز المصرفي، وتصميم إستراتيجية الإصلاح وإعادة هيكلة المصارف، والتأكد من أن هذه الإستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية، ومن أهم هذه المساعدات : (حياة شحاتة، 1994، ص 04).

- إجراء تحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي؛
- إجراء تحسينات في السياسة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وتطوير السوق النقدي؛
- تحسين أوضاع الديون الحكومية، وتطوير الإحصاءات النقدية؛
- تصميم نظم المدفوعات وترتيبات نظام التأمين على الودائع، وإعداد أنظمة الحياطة المالية وتعزيز القدرات الإشرافية والرقابية، لاسيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

وقد أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر هي في الغالب الدول التي استفادت من ارتفاع المدخرات وحققت أداء أفضل في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأن هذا الأخير مقترن بوجود قطاع مالي ومصرفي متطور.

كما أن قدرة القطاع المصرفي على أداء دوره مرتبط إلى حد بعيد بمدى مساهمته للتحويلات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، في خضم تسارع وتيرة العولمة وأبعادها المختلفة، فكلما اكتسب النظام المصرفي القدر الكافي من المرونة والقدرة على التكيف مع التطورات العالمية كلما أمكن ذلك من القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي. (حياة شحاتة، 1994، ص 4-5).

## المطلب الثاني : مواجهة تحديات التحرير المالي

يفرض التحرير المالي مجموعة من التحديات على القطاع المالي وهو ما يتطلب من الحكومة والبنك المركزي ضرورة تحديث وتطوير القطاع المالي من أجل تكييفه مع سياسات التحرير المالي وذلك من خلال اتخاذ بعض الإجراءات اللازمة :

1- سياسة التحوط ضد الأزمات : دفعت الأزمات المالية التي نتجت عن عملية التحرير المالي والدولي والمحلي إتباع أساليب تهدف إلى تقييد أنواع معينة من التدفقات، ويتم هذا عن طريق فرض قيود على حركة رؤوس الأموال ومنها الرقابة الحذرة، التي تعد أمرا ضروريا للحد من اقتراض البنوك في ظل تطور الأدوات والابتكارات المالية، ونمو المشتقات المالية وهذا بالإضافة إلى دورها في الحد من الاقتراض الخارجي قصير الأجل لكل من الشركات والحكومة، وكذلك قيود على خروج رؤوس الأموال، تكون الرقابة على حركة رؤوس الأموال أكثر فاعلية في فرض قيود مؤقتة ونوعية على خروج رؤوس الأموال.

## 2- أساليب تهدف إلى توفير السيولة في حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال :

من خلال توفير احتياطات تعمل على تغطية الدين قصير الأجل ووضع خطوط ائتمان للطوارئ، بالإضافة إلى أسلوب نسبة العجز في الحساب الجاري فكلما كانت هناك نسبة عجز، فإن الاحتياطي المطلوب يصل إلى مستويات تفوق حجم الدين قصير الأجل بكثير، كذلك مستوى السيولة المحلية حيث لا بد أن تؤخذ مستوى السيولة المحلية في الاعتبار، وأن يتم ربطه بالاحتياطي الدولي في حالة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،

## 3- تطوير البنية الأساسية لسوق الأوراق المالية : يتطلب أي سوق للأوراق المالية مجموعة من الأنظمة

والآليات التي تعمل على تسيير المعاملات في السوق، وتساهم من ثم رفع مستوى كفاءة السوق، وتشكل هذه الآليات مع الهيكل التنظيمي البنية الأساسية للسوق، التي تؤثر في أداء السوق ككل، ويرتبط عملية تطوير البنية الأساسية للسوق بالعديد من العوامل منها :

- توفر نظام الهيئات ذاتية التنظيم والإدارة؛
- تنمية المؤسسات العاملة في سوق المال، مثل شركات الوساطة والاستثمار؛
- تعزيز الدور الرقابي للسوق والشفافية والإفصاح وذلك من خلال نشر المعلومات، إعداد القوائم المالية وفقا للنظم المحاسبية العالمية، الحد من عمليات التداول المستندة إلى معلومات داخلية؛
- تطوير نظم التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.(حريري عبد الغني، 2016، ص 43-45).

## المطلب الثالث : الآثار المتبادلة بين السياستين في ظل التحرير المالي

يوجد اليوم تكامل عالمي أكثر من ذي قبل رغم هذا لا يزال العالم بعيدا عن حالة الحرية الكاملة لحركة رأس المال، وتضغط تيارات رأس المال الكبيرة الداخلة والخارجة ( خاصة من وإلى الدول النامية) على البنك المركزي، لهذا يصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار آثار السياسة النقدية على عجز الميزانية تحت نظام سعر الصرف الثابت مع درجة عالية من حركة رأس المال.(درواسي مسعود ، 2005-2006، ص 276).

لتوضيح ذلك نفترض أن السياسة المالية لا تؤثر على سعر الصرف، وأن الحكومة لديها كميات موجبة من الدين المحلي والأجنبي كنتيجة للبيع في السوق المفتوحة للسندات المحلية، فإن عملية هذا السوق تخفض من كمية النقود في التداول ويرتفع سعر الفائدة وتجد الوحدات الاقتصادية المحلية نفسها مضطرة لتعديل محافظها المالية وعند سعر فائدة أولي، فإن العناصر الاقتصادية التي تحتفظ بعدد كبير من السندات وليس لديها نقود كافية ومع الطلب الملح للعناصر الاقتصادية على النقود ستحاول بيع الأصول الأجنبية، وعند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة المحلية التي يجوزتها وفي المقابل يضطر البنك المركزي لشراء السندات بالعملة الأجنبية وعند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة الأجنبية، والذي يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية، فيضطر بعد ذلك إلى امتصاص العملة المحلية من أجل الحفاظ على معدل صرف ثابت.

وفي حالة استمرار تقييد السياسة النقدية لفترة طويلة بغرض تحقيق غرض تخفيض التضخم فإن سعر الفائدة المحلية يظل مرتفع مما يؤدي إلى زيادة التدفقات من رؤوس الأموال إلى الداخل، كما أن زيادة تكلفة السلطة المالية بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين الحكومي، حيث تحاول السلطة المالية تعديل هيكل الدين العام لاستغلال الفرق بين معدلات لفائدة المحلية المرتفعة والفائدة الخارجية المنخفضة نسبيا وينتج عن ذلك تخفيض الدين المحلي مرتفع التكاليف وزيادة الدين الأجنبي لأقل تكلفة، يضمن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية اتساع مصداقية السياسة النقدية لدى العناصر الاقتصادية حيث يتحرك الاقتصاد لتوازن جديد بواسطة توقعات الزيادة في معدل الصرف الأجنبي استجابة للزيادة الاسمية لمعدل الفائدة المحلي، كما يضمن وجود التنسيق بين السياسات النقدية والمالية نجاح السياسة النقدية في الوصول إلى معدل التضخم منخفض والذي يجعل هناك توقعات لدى العناصر الاقتصادية بانخفاض سعر الصرف.

## أولا : مزيج السياسات النقدية والمالية في ظل أنظمة مختلفة لمعدلات الصرف :

يختلف خليط السياسات المالية والنقدية المستخدم باختلاف نظام سعر الصرف المتبع، وفيما يلي يتضح خليط السياسات المناسب في ظل النظم المختلفة لأسعار الصرف ( ugo panizza, 2000 ) نقلا عن : درواسي مسعود، السياسة المالية

و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 278).

**أ- نظام الصرف الثابت :** يناسب هذا النظام الدول التي تكون فيها الهيمنة للسلطة المالية، ففي ظل معدل الصرف الثابت تكون السياسة المالية هي الفعالة في التحكم في الطلب الكلي، وذلك لأن العجز المالي لا يؤثر فائدة الصرف، أو في معدل الصرف الذي يكون ثابت، وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطيات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي إلى انخفاض في الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، والتي تمثل نقصا في الاحتياطيات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

**ب- نظام معدل الصرف المرن :** هنا نكون أمام حالتين الأولى حرية انتقال رؤوس الأموال أما الثانية عدم حرية حركة رؤوس الأموال وخليط السياسات النقدية والمالية المناسب لكل حالة هو كالأتي :

**1- حرية انتقال رأس المال :** في حالة نظام معدل الصرف المرن يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة للمالية كل فعاليتها، ففي حالة حرية تامة لانتقال رأس المال فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط، كما أن الرصيد النقدي بالكامل يصبح تحت سيطرة السلطة النقدية حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي إلى زيادة تيارات رؤوس الأموال للخارج، مما يؤدي إلى تخفيض في قيمة معدل الصرف، وهو الذي يؤدي تبعا لذلك إلى تحسين التنافسية للسلع المحلية ويرفع مستويات الناتج أكثر، وبالتالي يرتفع الطلب على النقود وهكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي.

**2- عدم وجود حرية انتقال رأس المال :** في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه في ظل معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموما على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص وذلك نظرا لأن أي زيادة في الدين المحلي في مستوى عالي من التوسع المالي قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة ، مما يؤدي فيما بعد إلى دخول تيارات رؤوس الأموال، فينخفض معدل الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية، وهنا ترفع قيمة معدل الصرف، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية والتي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص.

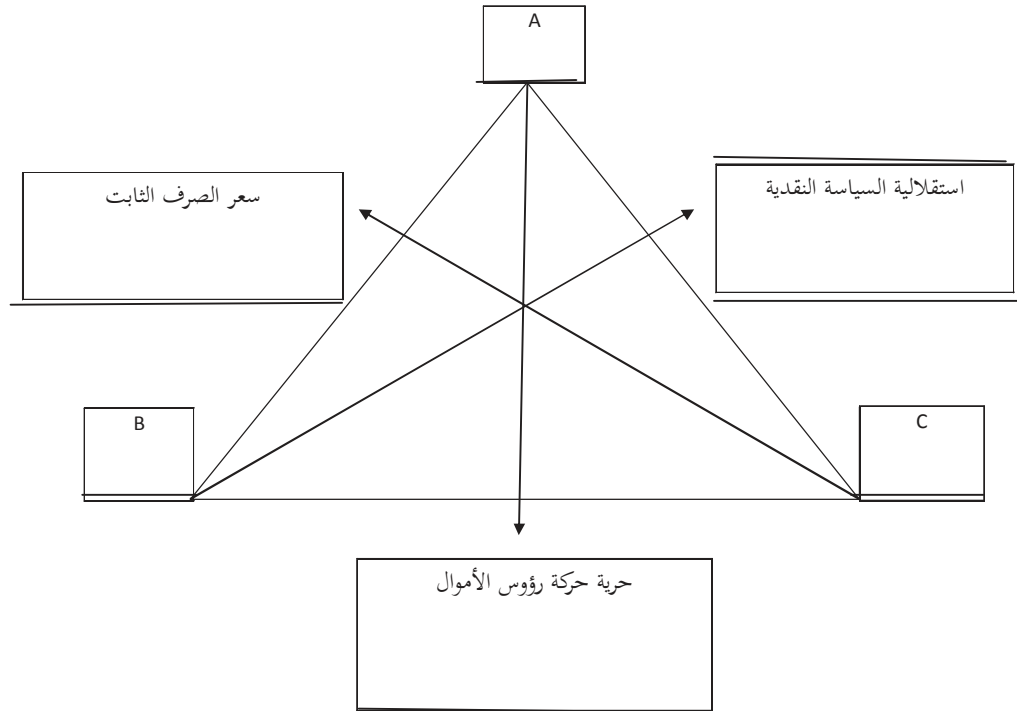
وأخيرا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تماما في حالة معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن، وخاصة التي تتضمن توسعا نقديا قد يؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف والتضخم المحلي. (درواسي مسعود ، 2005-2006، ص 276).

ثانيا : مبدأ الثلاثي المستحيل

يعتبر روبرت ماندل أول من أبرز الطابع المهم لحركية رأس المال في اختيار نظام الصرف الأمثل، و ذلك من خلال نظرية الثلاثي المستحيل (Incompatible Trinity) التي أرسى معالمها عام 1967، و التي افترض بموجبها أن السياسة الاقتصادية لأي بلد لها تصميم ثلاثي الأبعاد، حيث تتكون من : السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف، سياسة إدارة حساب رأس المال. و في ضوءها تكون السلطات النقدية مجبرة على اختيار تحقيق هدفين اقتصاديين من بين الأهداف الاقتصادية الثلاثة الآتية :

- تبني نظام الصرف الثابت بهدف الحفاظ على التنافسية و على القيمة الخارجية و الداخلية للعملة؛
  - 1- الاندماج في أسواق رؤوس الأموال الدولية التي تسيطر عليها حركية تدفقات رؤوس الأموال، و يعتبر هذا الاندماج ضرورة ملحة من أجل مرونة الاقتصاد؛
  - صياغة سياسة نقدية مستقلة من أجل تحقيق هدف استقرار النمو الحقيقي.
- و بناء على ما تقدم فإن التركيبات الممكنة للسياسة الاقتصادية المقترحة من طرف هذه النظرية هي ثلاثة تركيبات كما يوضحها الشكل الموالي :

الشكل 1-2 : مبدأ الثلاثي المستحيل "الروبرت ماندل"



Source Amina lahreche les régimes in l économie mondiale 2000 paris édition la découverte collection

repères 1999 p 98



المستوى الدولي، فإن نظرية مبدأ الثلاثي المستحيل ترى أن هناك خيارين وحيدين ممكنين لسياسة إدارة سعر الصرف أو ما أُصطلح عليه "بالنظرة ثنائية القطب" و هما : التعويم الحر أو أنظمة الربط الصارم. (عبد الحميد مرغيت، ص 10-12).

## خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مفهوم التحرير المالي ، أهدافه وإجراءات وكذلك عوامل نجاحه والمخاطر الناجمة عنه كما تعرفنا أيضا على العلاقة بين السياسات المالية والنقدية في التحرير المالي.

التحرير المالي هو عملية رفع القيود على مختلف المعاملات المالية الداخلية الخاصة بالقطاع المصرفي، والتي تشمل تحرير سعر الفائدة والائتمان وتحرير المنافسة المصرفية، وكذا المعاملات الخارجية المتعلقة بتحرير السوق المالية وحساب رأس المال.

يهدف التحرير المالي إلى التخلص من المظاهر السلبية للكبح المالي السائدة في العديد من الدول النامية، لاسيما تحديد أسعار الفائدة وتكوين احتياطات إلزامية، تحقيق كفاءة أكثر لعمل الأسواق المالية، تعزيز درجة المنافسة فيما بين الأسواق المالية، أيضا تعبئة الادخار المحلي والأجنبي. ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب الأمر توفر مجموعة من العوامل التي تساهم في نجاح سياسة التحرير المالي. ألا أن هذه السياسة تؤدي إلى تدويل مجموعة من الأزمات المالية وأزمات البنوك والتي هي من أهم الآثار السلبية للتحرير المالي، غير أن القطاع المالي من الحكومة والبنك المركزي يفرض تدخل عدة سياسات للتحوط من هذه الآثار.

كما توصلنا إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لنجاح السياسة النقدية في الحد من التضخم، كما أن المزج بين السياستين في ظل حركة رؤوس الأموال يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع، وحسب مبدأ الثلاثي المستحيل الذي يؤكد على استحالة احتفاظ بلد ما بسعر الصرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة في ظل حرية حركة رؤوس الأموال.

## الفصل الثالث

واقع السياسة المالية و النقدية في

ظل التحرير المالي - حالة الجزائر -

## تمهيد

حضى التحرير المالي بالاهتمام من قبل الدول، انطلاقا من الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين و توفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية. و الجزائر كغيرها من الدول عرف قطاعها المالي سياسات الكبح المالي مما انعكس على ضعف تخصيص الموارد، و شرعت الجزائر في عمليات التحرير المالي بعد الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد، خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 التي انخفضت فيها مداخيل الدولة، و بالتالي تعطلت المشاريع الاستثمارية. مما استلزم القيام بإصلاحات مالية و اقتصادية.

وقد تجلت هذه الإصلاحات من خلال التحرير التدريجي لأسعار الفائدة و حركة رؤوس الأموال، و من هنا تظهر أهمية التحرير المالي على السياسة المالية و السياسة النقدية. و عليه نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية و المبحث الأول حول تطور السياسات المالية و النقدية في الجزائر، الثاني حول سياسة التحرير المالي في الجزائر، أما المبحث الثالث فهو عن أثر التحرير المالي على السياسات المالية و النقدية في الجزائر.

## المبحث الأول : تطور السياسة المالية و النقدية في الجزائر

السياسة المالية و النقدية لهما الأثر الواضح في الجزائر من خلال التطور الذي شهدتها كل من السياسة المالية و النقدية، و أدواتهما المستعملة في الجزائر.

## المطلب الأول : أدوات السياسة المالية في الجزائر

توجد ثلاثة أدوات للسياسة المالية وهي النفقات العامة و الإيرادات العامة و الموازنة العامة

**أولا : النفقات العامة :** تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة و أداة تحقيق أهدافها و توجيه لاقتصادها و ضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

**1-تعريف النفقة العامة :** هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة (عبد المنعم فوزي، 2000، ص41).

كما يمكن تعريفها : بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. (سوزي عدلي ناشد، 2003، ص27).

**2- تقسيم النفقات :** تم تقسيم النفقات في الجزائر وفق قانون المالية لسنة 1983م إلى ثلاثة أصناف وهي نفقات التسيير و نفقات التجهيز و نفقات تخص ميزانية الاستثمارات.

**1 : نفقات التسيير:** و هي تلك النفقات التي تخص النشاط العادي و الطبيعي للدولة، و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهام الجارية، و بصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الإدارية، و التي تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وتشمل نفقات التسيير نفقات المستخدمين و نفقات المعدات.(عبد المجيد قدي، 2003، ص179-180)

و حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، وهي :

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات. ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء و هي دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)، الدين الداخلي(فوائد سندات الخزانة)، الدين الخارجي، ضمانات

( من أجل القروض و التسييقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية)، و كذلك نفقات محسومة من الإيرادات

( تعويض على منتوجات مختلفة).

- تخصيصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح كمرتبات الموظفين و المعاشات و المنح و الإعانات و تكاليف تشغيل المرافق.

- التدخلات العمومية.

الجدول رقم 3-1 : توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.458622.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.850.000	الشؤون الخارجية
425.576.433.000	الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
74.543.069.000	العدل
86.823.922.000	المالية
50.806.569.000	الطاقة
225.169.592.000	المجاهدين
25.244.314.000	الشؤون الدينية و الأوقاف
709.558.540.000	التربية الوطنية
313.336.878.000	التعليم العالي و البحث العلمي
46.840.000.000	التكوين و التعليم المهنيين
15.272.000.000	الثقافة
2.344.644.000	البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة
35.237.000.000	الشباب و الرياضة
67.379.794.000	التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
4.612.355.000	الصناعة و المناجم
211.814.118.000	الزراعة و التنمية الريفية و الصيد البحري
16.624.426.000	السكن و العمران و المدينة

19.979.062.000	التجارة
20.702.804.000	الاتصال
25.984.720.000	الأشغال العمومية و النقل
14.099.310.000	الموارد المائية
3.157.141.000	السياحة و الصناعة التقليدية
392.163.373.000	الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات
154.011.680.000	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
229.880.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة و الطاقات المتجددة
<b>4.109.479.306.000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
474.982.927.000	التكاليف المشتركة
<b>4.584.462.233.000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018.

## 2 : نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB، و بالتالي زيادة ثروة البلاد، و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز .

و تتمثل في النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تطبقها الدولة و تدرجها في مخططها العام في عدة مجالات كالصناعة و الزراعة و حل مشاكل السكان.

و بصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة ( القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي ..... ) من أجل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن.

و يتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك .

### أ - تقسيم نفقات التجهيز :

#### 1 - العناوين : تقسم إلى ثلاثة عناوين أو أبواب و هي :

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، و تتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

-النفقات الأخرى برأسمال.

**2- القطاعات :** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات و هي : المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة و المناجم، الفلاحة و الري، الخدمات المنتجة، التربية و التكوين، و غيرها من القطاعات.

**3-الفصول و المواد :** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول و مواد، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، و قطاع فرعي، و فصل و مادة.

الجدول رقم 3-2 : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة و الري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية و التكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية	100.000.000	100.000.000
<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>	<b>1.940.506.936</b>	<b>2.175.012.423</b>
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات)	-	638.303.602

		التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد احتياطي لنفقات غير متوقعة تسوية الديون المستحقة على الدولة
330.000.000	330.000.000	
400.000.000	-	المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)
500.000.000	-	
<b>1.868.303.602</b>	<b>330.000.000</b>	<b>المجموع الفرعي لعمليات برأس المال</b>
<b>4.043.316.025</b>	<b>2.270.506.936</b>	<b>مجموع ميزانية التجهيز</b>

المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

#### ثانيا : الإيرادات العامة

تعددت أنواع الإيرادات العامة و تشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، و أخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، و ثالثة موارد جبائية سيادية كالضرائب حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى :

- أ - إيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات ؛
- ب - مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ج - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى؛
- د - الأموال المخصصة للهدايا و الهبات و المساهمات؛
- هـ - التسديد برأسمال للقروض و التسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها؛
- و - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ي - مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.(درواسي مسعود، 2005-2006، ص362).

## - مصادر الإيرادات العامة :

**1 :** أموال الدومين أو موارد الدولة من أموالها الخاصة : هي ممتلكات الدولة المعدة للاستخدام العام كالطرق، و الممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص مثل المشاريع الصناعية و التجارية.

**2: الرسوم :** هو مبلغ من المال يدفعه المنتفعون للدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها السلطة العامة إليهم كالرسوم التسجيل في الجامعات ، و الرسوم القضائية .

**3 : الضرائب :** حيث تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي إجباري تفرضه الدولة على المكلفين وفق قدراتهم بصفة نهائية ، و ذلك لتغطية أعباء العامة و تحقيق أهداف الدولة. ( طارق الحاج، سنة 2009، ص47).

ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج خصائص الضريبة :

-تدفع نقديا.

-هي ضريبة إجبارية.

-تهدف لتغطية النفقات العامة و تحقيق أهداف الدولة.

**4 : القروض العامة :** هي أداة لتمويل الإنفاق العام، وهو دين يكتتب في سندات الجمهور أو المؤسسات المالية أو البنوك، في داخل الدولة المقترضة أو الأفراد و المؤسسات المالية و البنوك في الخارج أو الحكومات الأجنبية، مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ، مع دفع الفائدة وفق الشروط المحددة.

**5 : الإصدار النقدي :** وهو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود، بإشراف البنك المركزي بما يلائم احتياجات النشاط الإقتصادي. ( عبد المنعم فوزي ، سنة 2000، ص 308).

## -أثار الإيرادات العامة :

تتدخل الدولة بغرض تقليل التفاوت بين الطبقات في المجتمع، و تحقيق العدالة الاجتماعية هذا من الناحية الاجتماعية، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة و أعباء الدولة.

## ثالثا : الموازنة العامة

يعتبر القانون 84-17 القانون المحسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 6 بأنها تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها. (عزتوس سيف الدين، 2014، ص07).

**تعريف الموازنة العامة :** هي القائمة التقديرية للمصروفات و الإيرادات الحكومية عن فترة مالية غالبا ما تكون سنوية. ( محمد البناء، 2009، ص45).

ومن مبادئ الموازنة العامة أنها تخضع في الجزائر في مرحلة تحضيرها لمجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة و مدى تدخلها في الاقتصاد. ومن البديهي أن يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية و التي يمكن حصره فيما يلي : مبدأ السنوية مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصص، مبدأ التوازن. ( عتروس سيف الدين، 2014، ص 07).

### المطلب الثاني : تطور السياسة المالية في الجزائر

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظام اقتصادي يعتمد التخطيط، و كانت السياسة المالية المعتمدة في الجزائر قبل التسعينيات سياسة توسعية، معتمدة على النفقات التحويلية بالدرجة الأولى، إلا أنه في الثمانينات اصطدم الاقتصاد الجزائري بأزمة نتجت عن انخفاض أسعار البترول سنة 1986، و ما نتج عنها من نقص موارد ميزانية الدولة ، كان لابد من القيام بإصلاحات اقتصادية مست جوانب السياسة المالية، و تحت الإصلاحات المدعومة من المنظمات الدولية على تخفيض الإنفاق العمومي، فتم اعتماد سياسة مالية انكماشية. (أريا الله محمد، 2010-2011، ص 66).

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الواقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشف عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي، و منذ بداية التسعينيات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، ثم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992. (عبد المجيد قدي، 2003، ص 31). و عرفت الإيرادات العمومية في فترة التسعينيات نوعا ما تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، و ذلك بسبب حرب الخليج العربي، و كذلك خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991.

و رغم الإصلاحات التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية ، مصحوبة بتطهير مالي لهذه المؤسسات، غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. و عليه تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي و التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، و بذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة، و معدلات التضخم وصلت إلى أقصاها ، و كذلك ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية، و تبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، و هذا ما أسفر على اختلال في المالية العامة للدولة الذي أضفي ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز. (أريا الله محمد، 2010-2011، ص 68).

شهدت الفترة ما بين 2001-2004 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و الذي خصص له أزيد من 500 مليار دج، و برنامج دعم النمو 2005-2009 و الذي خصص له كذلك أزيد من 4000 مليار دج، و برنامج توطيد النمو 2010-2014 خصصت له مبالغ قدرها 21.214 مليار دج، وقد قدرة الالتزامات المالية للفترة 2010-2014 ما يعادل 286 مليار دولار.

أما في الآونة الأخيرة، أي في سنتي 2016 و سنة 2017 نجم عن الارتفاعات في الإيرادات خارج المحروقات بـ 1067.4 مليار دينار، و بدرجة أقل في إيرادات المحروقات (+238.2 مليار دينار)، هذا خلال السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016، المتزامنة مع انخفاض النفقات العمومية بـ 223.8 مليار دينار، الذي حقق عجز في الميزانية قدره 254.5 مليار دينار، مقابل عجزا بـ 1783.7 مليار دينار في السداسي الأول من سنة 2016.

هكذا نتج الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات إلى غاية جوان 2017، أساسا عن ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، منها أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخزينة العمومية، و التي بلغت 920 مليار دينار. وكما كان متوقعا، نفذ في السداسي الأول من سنة 2017 صندوق ضبط الإيرادات، الذي كان يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016. كان هذا الصندوق يهدف إلى وضع سياسات مالية ظرفية تصدي لانعكاسات التوجه التنافلي لأسعار المحروقات. لكن انخفاض أسعار البترول و في مدة قصيرة، المتزامن مع ارتفاع النفقات العمومية، عجزا من نفاذ ذلك الاحتياطي في صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة ما بين سنة 2014 إلى منتصف سنة 2017. (وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف).

سمحت قدرة التمويل للخزينة العمومية بالمساهمة في تحصيل المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات و كذا من الصدمات الخارجية المحتملة، و إن إعداد و وضع التدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات خارج المحروقات، ترابطا مع فعالية النفقات و الاستهداف الجيد لبعض التدابير يعد ملائما مع مساهمة منطقة نفوذ الميزانية في تحفيز النشاط الاقتصادي و تشجيع الاستثمار المنتج. وإن إعطاء الأولوية للفاعلية و المردودية من شأنه أن يعزز أكثر نفقات التجهيز و النمو الاقتصادي. (التقرير السنوي 2015، 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر).

و الجدول التالي يبين وضعية عمليات الخزينة العمومية في الجزائر. (أنظر الملحق رقم 01).

الجدول رقم 3-3 : وضعية عمليات الخزينة العمومية للسنوات من 2004 إلى 2017

المصدر : عن بنك الجزائر

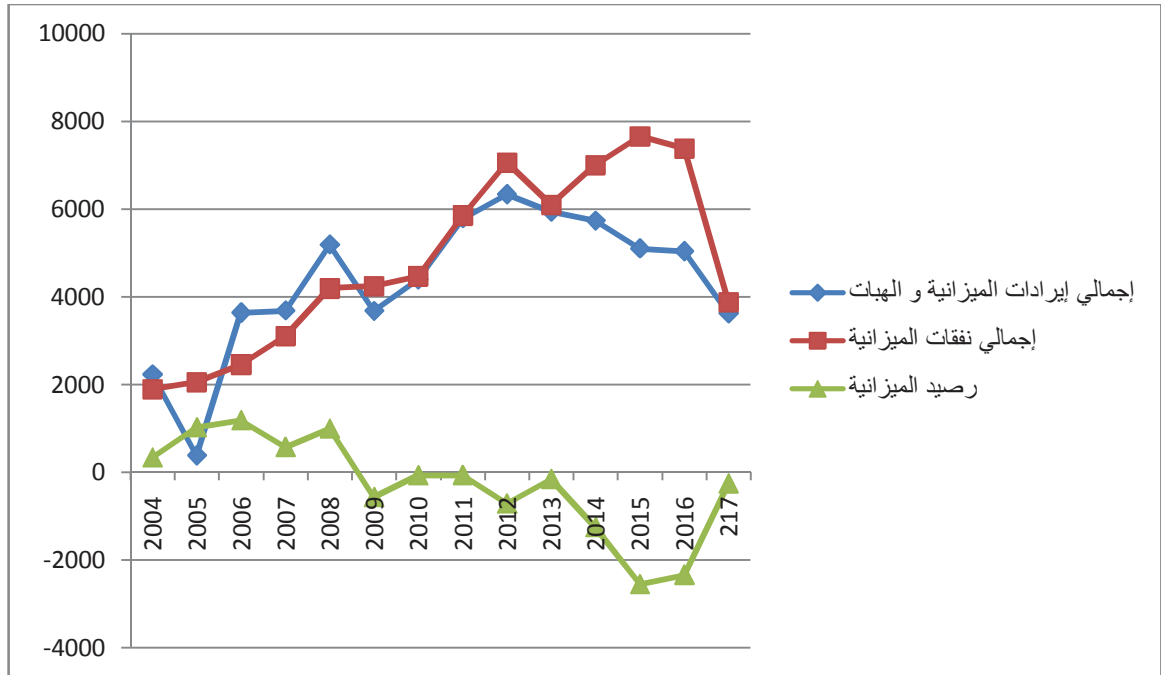
*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
( بمليار دينار )														
3622	5042.2	5103.1	5738.4	5940.9	6339.3	5790.1	4392.9	3676.0	5190.5	3687.8	3639.8	3082.6	2229.7	إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات
3876.5	7383.6	7656.3	6995.7	6092.1	7058.1	5853.6	4466.9	4246.3	4191.0	3108.5	2453.0	2052.0	1891.8	إجمالي نفقات الميزانية
-254.5	-2341.4	-2553.2	-1257.3	-151.2	-718.8	-63.5	-74.0	-570.3	999.5	579.3	1186.8	1030.6	337.9	رصيد الميزانية

التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 95.

التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 159.

التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي ص 113.

الشكل رقم 3-1 : تغير الإيرادات و النفقات الإجمالية في الجزائر من سنة 2004 إلى جوان 2017.



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات تطورت من سنة 2010 التي كانت 4392.9 مليار دينار و واصلت الارتفاع حتى سنة 2012، بينما من سنة 2013 إلى غاية جوان 2017 فهي في تناقص مستمر من 5940.9، 5738.4، 5103.1، 5042.2، 3622 مليار دينار، في سنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي، و كانت الإيرادات خلال هذه المدة بمعدل 5246.11، أما بالنسبة للنفقات فهي قد ارتفعت في سنتي 2010 و 2011 و 2012 بما خفضت في سنة 2013 لتواصل بعدها الارتفاع في سنة 2014 أين كانت 6995.7 مليار دينار وبعدها في سنة 2015 كذلك واصلت الارتفاع بينما في سنة 2016 و جوان 2017 فقد شهدت انخفاض، و تطورت إجمالي نفقات الخزينة خلال الفترة من 2010 إلى جوان 2017 بمعدل 6172.85 مليار دينار. و رصيد الميزانية فقد كان سالبا طوال هذه الفترة (2010 - جوان 2017). وكذلك رصيد الميزانية خارج صندوق التطهير سالبا خلال هذه الفترة. و عن الرصيد الإجمالي هو الأخير يسجل عجز خلال الفترة من 2010 حتى جوان 2017. أما رصيد الميزانية فكان موجب إلى غاية 2008، و بعدها سالبا لكن نلاحظ أنه في السنوات الخفض قليلا العجز و لكن بقي سالبا في حدود -254.5، و هذا لأن نفقات الخزينة أكبر من إيراداتها.

## المطلب الثالث : مسار السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة سنة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلاً، ولكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتجلي ذلك في ارتفاع معدلات التضخم ومستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. (لحول عبد القادر، ص15).

ومن أجل الخروج من تلك الحلقة ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية، سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيداً عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك. (لحول عبد القادر، ص15).

لقد أرادت الجزائر أن تحقق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، أين يتم تمويل برامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية، عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان و الاستثمار و عدم التوازن بين الكتلة النقدية و عجز القطاعات الاقتصادية و ضعف إنتاجيتها. حيث أنها لا توجد سياسة نقدية واضحة في تلك الفترة، و ذلك للتدخل البنك المركزي و الخزينة العمومية، هذا من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى. و هذا قبل الإصلاحات الاقتصادية. (بابا عبد القادر، ص03).

أما خلال الثمانينات حيث عرف النظام المصرفي بعض الإصلاحات و ما انبثق عن ذلك نحو لا مركزية القرار أحياناً، خاصة بصدر قانون النقد و القرض ، و الذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و البنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية، حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض ، و يمكن البنك المركزي منة تحديد أهداف التوسع النقدي و تفعيل آلية سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة ابتداء من سنة 1989. و من ثم توضحت معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، و تعززت بصدر قانون استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 القائم على مبدأ المراد ودية المالية و التجارية لمختلف الاستخدامات بعيداً عن خزينة الدولة. (ببق ليلي أسهمان، 2014-2015، ص269).

## السياسة النقدية في ظل الإصلاحات

إن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري استوجب إعادة النظر من جديد في إصلاح النظام المصرفي و المالي و إدخال تغييرات جذرية من شأنها تفعيل السياسة النقدية.

مرحلة الإصلاحات النقدية كانت مجسدة في قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وهذا بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988. (بابا عبد القادر، ص3-4).

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق و مؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال و مشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي. (مبارك بوعرشة، سنة 1999، ص 82).

اتسمت هذه المرحلة بالإصلاح المالي و النقدي و اللجوء إلى البنك الدولي خلال الفـــــــة 1990 و 1998، حيث تم إصدار قانون أرجع الاعتبار إلى البنك المركزي في قمة النظام النقدي، بصفته الجهاز المشرف على السياسة النقدية، و بين هذا القانون علاقة السلطة النقدية مع الخزينة العمومية و عدة مواضيع نقدية أخرى. و من ثم كان الهدف الأساسي من هذا القانون تسطير الأساليب و الإجراءات الواجب إتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني. (ببقي ليلي أسمهان، سنة 2014-2015، ص 272).

و اعتمد قانون النقد و القرض أيضا على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض. و تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بالتلقائية، بل أصبح يخضع لبعض القواعد. (الطاهر لطرش، سنة 2001، ص 197).

و في ظل الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة و منح الائتمان، مما أدى إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد و ذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية (M2).

كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياط القانوني الإجباري سنة 1994، لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر، و استخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية، وتم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة، بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة، نتيجة التوسع المفرط؛ تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995، و الذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيضها من 21.5% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، حيث تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية عام 2000 أين بلغ معدل نمو (M2) نسبة 13%. (طيبة عبد العزيز، 2005، ص80). فساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على تراكم متزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي، مما ساعد على إيجاد وضع يتميز بالسيولة المفرطة و غير المستغلة لدى الجهاز المصرفي مما يسبب التضخم، و للحد منه كشف بنك الجزائر عن مجموعة من الإجراءات النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة لفترة سبعة أيام و ثلاثة أشهر سنة 2006، و التسهيلات الدائمة الخاصة بالوديعه و الرفع من الاحتياطي القانوني.

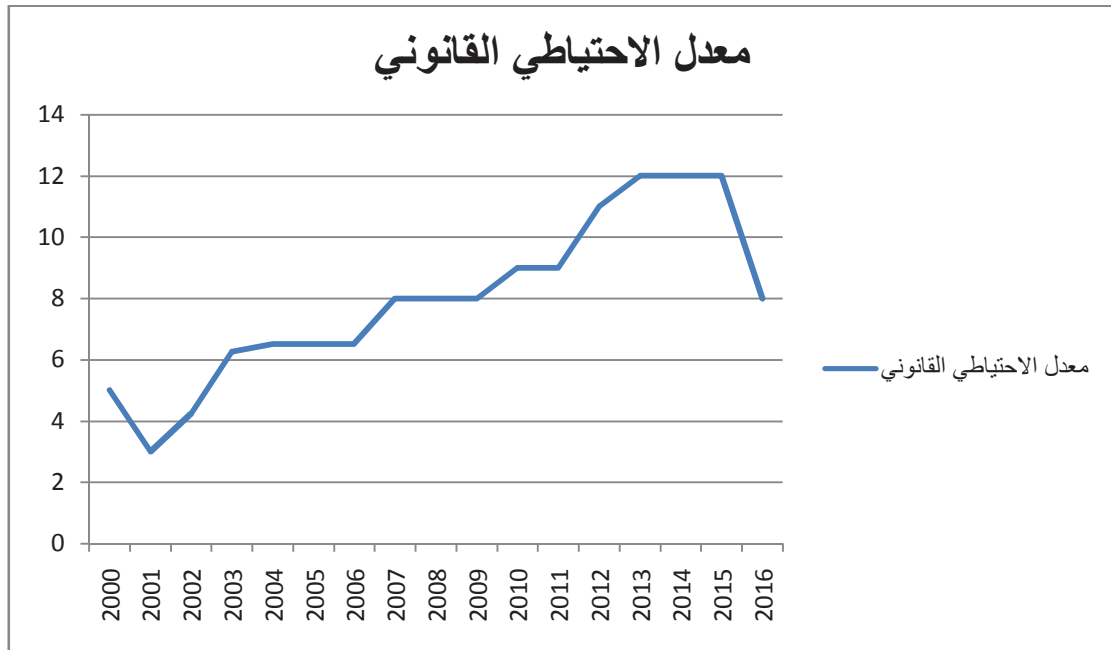
و الجدول التالي يبين تغير معدل الاحتياطي القانوني.

#### الجدول 3-4 : معدل الاحتياطي الإجباري من 2000 إلى 2016

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي القانوني	5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	8
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
8	8	9	9	11	12	12	12	8

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر.

الشكل رقم 3-2 : تغير معدل الاحتياطي القانوني



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن تعديل معدل الاحتياطي القانوني نحو الارتفاع اعتبارا من سنة 2000، كان له دور كبير في امتصاص فائض السيولة في الاقتصاد، و إن ارتفاع هذا المعدل 4.25% سنة 2002 إلى 6.5% سنة 2006 ثم إلى 8% سنة 2007 و 12% من 2013 إلى سنة 2015، و انخفض في سنة 2016 إلى 8%، صاحبه زيادة في حجم الودائع لدى البنوك باسم الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر. مساهمة في ذلك في التخفيف من فائض السيولة في السوق النقدية خلال سنوات الألفية الثالثة، و رغم ذلك لا يمكن اعتبار معدل الاحتياطي القانوني كأداة للتنظيم النهائي للسيولة البنكية.

كان نمو الكتلة النقدية (M2) ضعيفا جدا في سنتي 2015 و 2016 حيث كانت 0.13% و 0.82% على التوالي، بينما خلال السداسي الأول من سنة 2017 ارتفعت الكتلة النقدية (M2) ب 4.27%، خص هذا الارتفاع في السيولة النقدية و شبه النقدية الكلية، و تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية (M2) بتحديد العمليات التي تؤثر على تطورها و كذا تطور السيولة المصرفية. و ترابطا مع عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات و في وضعية استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، انخفض صافي الموجودات الخارجية ( احتياطات الصرف معبر عنها بالدينار)، ب 8.8% في السداسي الأول من سنة 2017. (وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف).

ارتفع أيضا صافي القروض للدولة ب 14.3%، منتقلا من 2682.2 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 3065 مليار دينار في نهاية جوان 2017، لاسيما تحت أثر انخفاض الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر ( صندوق ضبط الإيرادات و الحساب الجاري)، التي انتقلت من 870.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر

2016 إلى 315.8 مليار دينار في نهاية جوان 2017 ( ضخ النقود)، على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة. و تطلبت وتيرة توسع القروض في ظروف انخفاض موارد البنوك، إلى لجوء العديد من البنوك إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2017. (وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف).

تبين دراسة هيكل القروض حسب القطاع القانوني، في نهاية جوان 2017، مطروحا منها المستحقات غير الناجعة المعاد شراؤها، أن حصة القروض للقطاع العمومي قد انتقلت مما يقارب 49.7% في نهاية 2016 إلى 49.21% في نهاية جوان 2017، و انتقلت حصة القروض للقطاع الخاص من 50.03% إلى 50.78%، منها 7.04% إلى الأسر.

على أساس الوضعيات الشهرية للبنوك، بلغت القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي العمومي، مطروحا منها المستحقات غير الناجعة المعاد شراؤها، 4168.9 مليار دينار في نهاية جوان 2017، مقابل 3952.8 مليار دينار في نهاية 2016، أي ارتفاع بنسبة 5.5%. و ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 8.7%، منتقلة بذلك من 3955 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 4299.7 مليار دينار في نهاية جوان 2017. ( وثائق مقدمة من بنك الجزائر فرع الطارف).

بلغت القروض المقدمة للأسر، أساسا قروض رهينة، 596.5 مليار دينار في نهاية جوان 2017، مقابل 536.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016.

يبين تطور هيكل القروض حسب فترات النضج، مطروحا منها المستحقات المعاد شراؤها، هيمنة القروض طويلة الأجل، أساسا القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية لقطاع الطاقة. بالتالي انتقلت حصة القروض قصيرة الأجل من 24.2% في نهاية 2016 إلى 23.84% في نهاية جوان 2017. و انتقلت حصة القروض متوسطة الأجل من 22.9% إلى 23.2%. و القروض طويلة الأجل من 52.9% إلى 53%.

انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار، التي بلغت 69.5% في نهاية 2013، إلى 79.1% في نهاية 2015، ثم إلى 87.1% في نهاية 2016، و 89.1% في نهاية جوان 2017. هذا ما يشير إلى انخفاض فائض الموارد المجمعة من طرف البنوك مقرنة بالقروض الموزعة. نتيجة لذلك تواصل في 2016 انخفاض السيولة المصرفية، الذي بدأ في 2015، لتستقر في السداسي الأول من سنة 2017. بالفعل انتقلت هذه السيولة من 273.9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار في نهاية 2015 لتبلغ 820.9 مليار دينار في نهاية 2016، و لتبلغ 779.9 مليار دينار في نهاية جوان 2017. إذا كانت السيولة المصرفية قد انخفضت خلال سنة 2017، متأثرة بالعجزات المرتفعة لميزان المدفوعات، و بالتالي انخفاض الودائع المصرفية، فإن استقرارها خلال السداسي الأول من 2017 يتوافق مع عودة عمليات إعادة تمويل المصارف من طرف بنك الجزائر : عمليات إعادة

الخصم و خاصة عمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017. (وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف)

تحت أثر تقلص فائض السيولة، توقف بنك الجزائر عن عمليات امتصاص السيولة المصرفية في نهاية 2016. مع انطلاق عمليات السوق المفتوحة (لسبعة أيام ثم ل 3 و 6 و 12 شهرا) خلال السداسي الأول من 2017، زادت ديناميكية السوق النقدية ما بين المصارف، حيث بلغ معدل المبالغ المتبادلة خلال هذه الفترة 211.6 مليار دينار مقابل 153.8 مليار دينار خلال السداسي الثاني من سنة 2016. إضافة إلى ذلك و مع اعتماد بنك الجزائر للتسيير التوقعي الأسبوعي للسيولة المصرفية، المستندة لهذه العمليات ارتفعت من جديد و بشكل واضح معدلات الفائدة على مستوى السوق ليوم بيوم و لأجل، مقارنة بسنتي 2015 و 2016، منتقلة من مجال [0.34375-2.62500] في السداسي الثاني من 2016 إلى مجال يتراوح بين [0.87500-3.62500] في السداسي الأول 2017، بالنسبة للسنة لأولى، و إلى مجالات [0.34375-4.00000] و [1.25000-3.50000] على التوالي بالنسبة لمعدلات الفائدة على مستوى السوق لأجل. يسمح تقريب و إرساء هذه المعدلات إلى المعدل التوجيهي (السوق المفتوحة ل 7 أيام، 3.5%) لبنك الجزائر على المدى المتوسط، قناة فعالة لانتقالية السياسة النقدية. (التقرير السنوي 2015-2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر).

و إن التفاصيل الأخرى المتعلقة بتغيرات الكتلة النقدية خلال السنوات من 2010 إلى غاية جوان 2017 تظهر من خلال الجدول التالي : ( أنظر الملحق رقم 2).

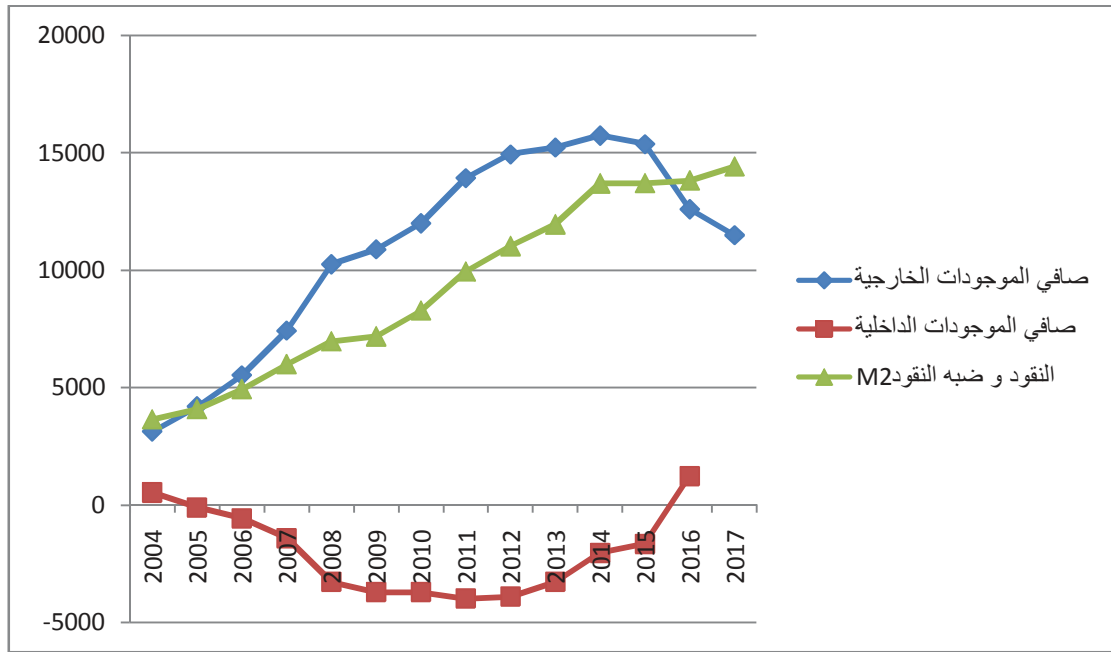
الجدول رقم 3-5 : تغيرات الوضعية النقدية في الجزائر من 2004-2017.

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
بملايير الدينارات في نهاية المدة														
11487.2	12596.1	15375.4	15734.5	15225.2	14940	13922.4	11996.5	10886	10246.9	7415.5	5515.0	4179.7	3119.2	صافي الموجودات الخارجية
/	1220.2	-1670.9	-2047.7	-3283.6	-3924.8	-3993.2	-3715.8	3712.9	3291.-0	-1420.9	-581.4	-109.2	525.2	صافي الموجودات الداخلية
14405.6	13816.3	13704.5	13686.7	11941.5	11015.1	9929.2	8280.7	7173.1	6955.9	5994.6	4933.7	4070.4	3644.3	النقود و شبه النقود(M2)

\*سنة 20017 هي وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي من سنة 2008 إلى سنة 2016

الشكل رقم 3-3 : تغير الوضعية النقدية في الجزائر من سنة 2004 إلى جوان 2017



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه بالنسبة للوضعية النقدية يتضح أن صافي الموجودات الخارجية في ارتفاع مستمر من سنة 2010 إلى غاية 2014 حيث انتقلت من 11996.5 مليار دينار إلى 15734.5 سنة 2014 و بعدها شهدت صافي الموجودات الخارجية انخفاض سنة 2015 و 2016 و كذلك 2017 من 15375.4، 12596.1، 11487.2، على التوالي، بمعدل 13909.6. و النقد و شبه النقد كذلك هي الأخرى كانت موجبة و متزايدة خلال السنوات من 2010 حتى 2017. و بالنسبة للتغير النسبي للنقد و شبه النقد كان متذبذبا، بينما المضاعف النقدي فكان شبه مستقر كان بين 2.6 و 3.2 و تبقي وضعية 2017 وضعية مؤقتة.

### المبحث الثاني: التحرير المالي في الجزائر

#### المطلب الأول: التطور التاريخي للتحرير المالي في الجزائر

بناء على توصيات صندوق النقد الدولي التي تركز على مبادئ وأسس ليبرالية، شرعت الجزائر في أول خطوات تحرير قطاعها المالي، فصدر قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أبريل 1990، الذي يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق، من أجل القضاء نظام التمويل القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل



## المطلب الثاني : التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة

لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر، تطلب الأمر إجراء إصلاحات جوهرية على القطاع المالي والنقدي، على المستوى المحلي يتمثل في تحرير أسعار الفائدة.

اتبعت الجزائر سياسة التحرير التدريجي لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، على القروض والودائع ابتداء من سنة 1990، والهدف من تحرير أسعار الفائدة في الجزائر هو إعطاء من جهة أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار، ومن جهة أخرى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الإقراض تكلفته الحقيقية. و قد حققت نتائج إيجابية حيث صاحب هذا التحرير تحسين في معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع والقروض منذ سنة 1997، بعدما كانت سابقا تحقق معدلات فائدة حقيقية سالبة بفعل تأثير التضخم.

غير أن تدخل الحكومة في برامج الدعم المالي التي زادت بشكل ملحوظ منذ سنة 2009، لا يشجع التطور في القطاع المالي، ومن الممكن أن يكون عائقا له باعتبار أن هذا الدعم أحد أشكال الكبح المالي، حتى وإن لم يكن بصورة دائمة، وهذا ما يعني العودة إلى اتخاذ بعض إجراءات الكبح المالي مما يشكل ضغطا على الائتمان المصرفي، فبدل تقديم القروض بسعر فائدة مساوي للسعر الجاري في البنوك أو أقل منه بقليل عندما تقتضي الضرورة، وهو الأمر الذي يقتضي أن تقوم به البنوك التجارية، فقد أصبح من صلاحيات الحكومة التي وجدت نفسها تدفع على أسعار الفائدة أكثر مما تكسبه. (بولطوطة بلال، سنة 2014-2015، ص164).

إن مختلف القروض التي تقدمها البنوك العمومية بتدعيم من الحكومة الجزائرية بأسعار فائدة مدعمة، لها انعكاسات وتأثير على الاقتصاد الوطني، فهي أكثر خطورة مقارنة مع غيرها من جانب الفئة المستفيدة منها، حيث يشجع هذا النوع العديد من الأفراد على طلب الائتمان، خاصة أنها تلغي الضمانات المصرفية التي تضمن استرجاع القرض، وتخفف القيود المصرفية إلى حد أدنى ممكن بغض النظر عن جدوى المشاريع، والقدرة على تسديد أقساط القرض بحلول آجال الاستحقاق؛ (حديجة نافاسست، سنة 2016-2017، ص292).

فعلى السلطات الجزائرية أن تعمل جاهدة من أجل تخفيض عجز الميزانية نتيجة لآثاره على أسعار الفائدة، باعتبار أن العجز المؤقت يؤثر بالزيادة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، فارتفاع العجز المالي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي المتوقع لخمس سنوات، يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل بـ1.2، فالعجز المالي كان هو المسؤول عن الارتفاع الحاصل في أسعار الفائدة بثلاثي نقطة خلال الفترتين (1977-1978) و(1983-1984).

وباعتبار أن تمويل العجز باللجوء إلى تمويل التضخم، يعتبر من المصادر الأساسية لنشوء الضغوط التضخمية في الدول النامية، فمن الضروري إيجاد الحل الأمثل لتخفيض العجز بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية باتجاه اقتصاد السوق. (خديجة تافاسانت، سنة 2016-2017، ص 292-293).

### المطلب الثالث : التحرير المالي الخارجي

على المستوي الخارجي يتم تحرير أسعار الصرف و تحرير حركة رؤوس الأموال

#### أولا : تحرير نظام الصرف

يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية لاستخدامه كمؤشر لتنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال تأثيراته على حجم الاستثمار والانفتاح على التجارة الدولية، وحجم التدفقات الرأسمالية وكذا تحرير وتطور القطاع المالي، كما أن إدارة وتسيير الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل تعتبر أحد أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر نظرا لدورها المهم في دعم التوازنات الكلية؛ فتحريم نظام سعر الصرف كان تدريجيا من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف العائم، مروراً بعدة مراحل، ففي ظل نظام الصرف العائم، وحسب ما جاء به تقرير بنك الجزائر، فإن الارتفاع في احتياطات الصرف هو ما ساهم في حماية الاقتصاد الوطني من أزمة الرهن العقاري سنة 2008. (آيت يحي سميح، سنة 2011، ص 9).

فمن الضروري على بنك الجزائر اتخاذ المفهوم الصحيح لنظام الصرف المتبني المتمثل في سعر الصرف المدار بالتقليل من القيود المفروضة على سعر صرف الدينار، وتخفيف الرقابة عليه وتقليل تدخلاته المستمرة في سوق الصرف. كذلك فإنه بالنظر لتقلبات قيمة الدينار الجزائري التي هي عرضة للتدهور أكثر في سوق الصرف خاصة مع التراجع المستمر في أسعار النفط، فإن الحد من هذا الوضع يوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، باعتبار أن الصادرات الوطنية يرفع من حجم احتياطي النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر، والذي يستخدمه للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار عن طريق تدخلاته في سوق الصرف، وبالتالي تدعيم قيمة الدينار وهذا في حال افتراض تحويل المصدرين بالعملة الوطنية. (خديجة تافاسانت، سنة 2016-2017، ص 295).

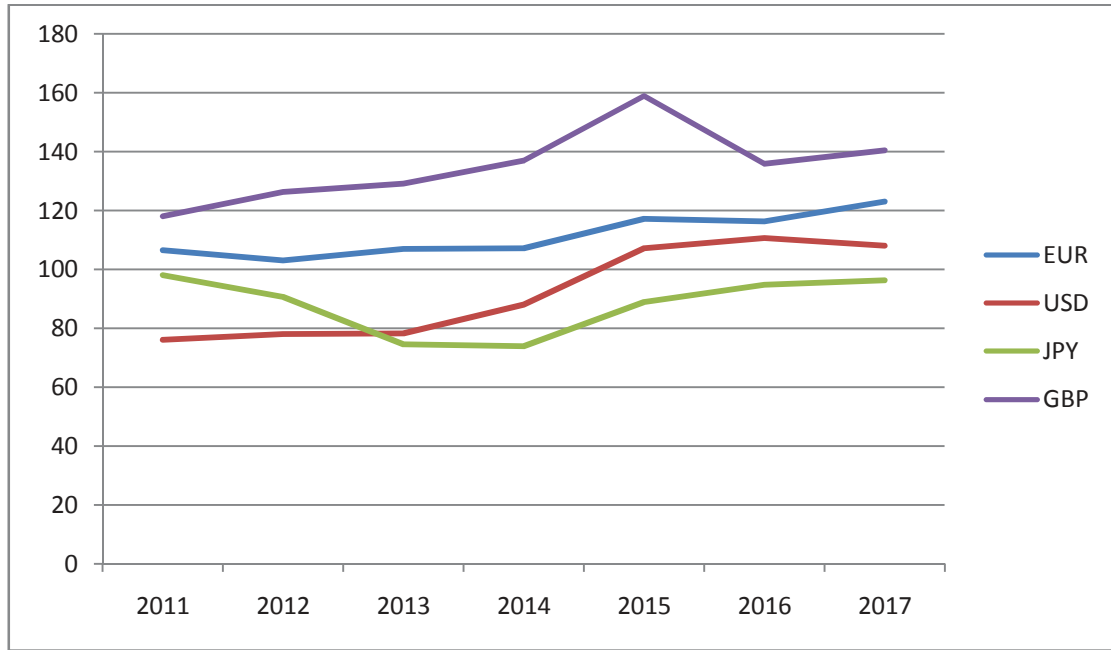
## الجدول رقم 3-6 : تغير سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة من 2011-2017

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
123.0576	116.3743	117.0575	107.0538	106.8930	102.9569	106.5322	EUR
107.8459	110.5274	107.1317	87.9039	78.1524	78.1025	76.0563	USD
96.2781	94.6742	88.9761	73.8347	74.4415	90.7114	98.0297	JPY
140.2418	135.7331	158.8078	137.8367	129.0816	126.2773	117.9759	GBP

\*2017 : وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017، ص21.

## الشكل رقم 3-4 : تغير سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة من 2011 إلى 2017



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة يختلف من عملة لأخرى، فمقابل عملة الأورو انخفض من سنة 2011 إلى 2012 ثم ارتفع إلى غاية 2015 وواصل في هذا الارتفاع إلى غاية يومنا هذا، أما عملة الدولار الأمريكي فنلاحظ أنها عرفت ارتفاع مستمر منذ 2011 إلى غاية 2016، وصاحبها انخفاض طفيف سنة 2017، أما عملة الين الياباني فقد عرفت انخفاض خفيف خلال السنوات من 2011 إلى غاية سنة 2014، قابله ارتفاع ملحوظ في قيمة العملة، من 2015-2017، في ما يخص عملة GBP نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر من سنة 2011 إلى غاية 2015، ثم شهدت انخفاض طفيف سنة 2016 و عادة للارتفاع سنة 2017.

وفي سنتي 2016 و 2017 واصل سعر صرف الدينار انخفاضه خلال السداسي الأول من سنة 2016، ولو بصفة أقل مقابل العملتين الرئيسيتين للتسوية بالجزائر، كمتوسط سداسي، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بـ 3,47 و بـ 4,53 مقابل الأورو، وذلك من خلال السداسي الأول لسنة 2016، مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2015 في نهاية الفترة.

في المقابل اتسمت الفترة ما بين السداسي الثاني من سنة 2016، والسداسي الأول من سنة 2017 باستمرار نسبي لسعر صرف الدينار بعد الانخفاض القوي لقيمته في الفترة ما بين شهر جانفي 2015 وشهر جوان 2016. كمتوسط سداسي، عرف الدينار تحسنا طفيفا لقيمته مقابل الدينار بـ 1,29 خلال السداسي الثاني من سنة 2016، مقارنة بالسداسي الأول من نفس السنة، وتحسنا خفيفا قدره 0,61 خلال السداسي الأول من سنة 2017 مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2016، مقابل الأورو تحسنت قيمة الدينار بـ 0,36 و 2,01 على التوالي خلال نفس الفترات.

في نهاية الفترة ومقابل الدولار، عرفت قيمة الدينار شبه استقرار في نهاية شهر ديسمبر 2016، مقارنة بنهاية شهر جوان 2016، وتحسنت قيمته بـ 2,49 في نهاية شهر جوان 2017 مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2016؛ مقابل الأورو تحسنت قيمة الدينار بـ 5,48 في نهاية شهر ديسمبر 2016 مقارنة بنهاية شهر جوان من نفس السنة، لكن انخفضت قيمته بـ 5,43 في نهاية شهر جوان 2017 مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2016. (وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف).

### ثانيا : تحرير حركة رؤوس الأموال

إن تحرير حساب رأس المال معناه حرية انتقال الأموال داخل الاقتصاد الجزائري خاصة من و إلى الأسواق المالية، و تسمح هذه الحرية للأشخاص المقيمين داخل الجزائر بامتلاك مختلف أنواع الأصول الأجنبية سواء كانت حقيقية أو مالية أو نقدية، وكذا تسهل على غير المقيمين امتلاك و تداول مختلف الأصول المحلية. (خديجة تافساس، 2016-2017، ص198).

نص قانون النقد و القرض 90-10 على السماح بإنشاء البنوك الخاصة برأس مال جزائري و أجنبي في الجزائر، كما سمح بتحويل رؤوس الأموال، إلا أن السلطات الجزائرية و بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أبدت رغبتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك و تم إلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد فقط، و كذلك لم يسمح الأمر رقم 10-04 من خلال تحديد نسبة الشراكة الوطنية المقيمة بـ 51% على الأقل من رأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، من تطور حجم البنوك الأجنبية في الجزائر. (رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، 2014، ص 77).

و بمقتضى النظام رقم 07-01 الصادر في 03 فيفري 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة الذي يهدف إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية و القواعد المطبقة على التحويلات من و إلى الخارج المرتبطة بهذه العمليات و كل حقوق و واجبات متعاملي التجارة الخارجية و الوسطاء المعتمدين في هذا الميدان، فإنه لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري و العملات القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين و بنك الجزائر.

و هناك شقين في تحويل الأموال، تحويل الأموال من الجزائر إلى الخارج و تحويلها من الخارج إلى الجزائر، فيما يخص الشق الأول فحسب المادة رقم 07-01 يمنع المقيمون من تكوين موجودات نقدية و مالية و عقارية في الخارج انطلاقا من نشاطهم في الجزائر ماعدا الحالات المنصوص عليها في المادة 126 من الأمر رقم 03-11. أما تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر و إعادة تحويلها فحسب المادة 183 و 184 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، و يمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداحيل و الفوائد و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 و تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، و الشخص غير المقيم في الجزائر هو كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطاته الاقتصادية خارج الجزائر. (خديجة تافاسست، 2016-2017، ص 199-200).

الجدول رقم 3-7 : تغير رصيد حساب رأس المال من 2000-2013

(مليون دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.31	-1.87	-4.24	-11.22

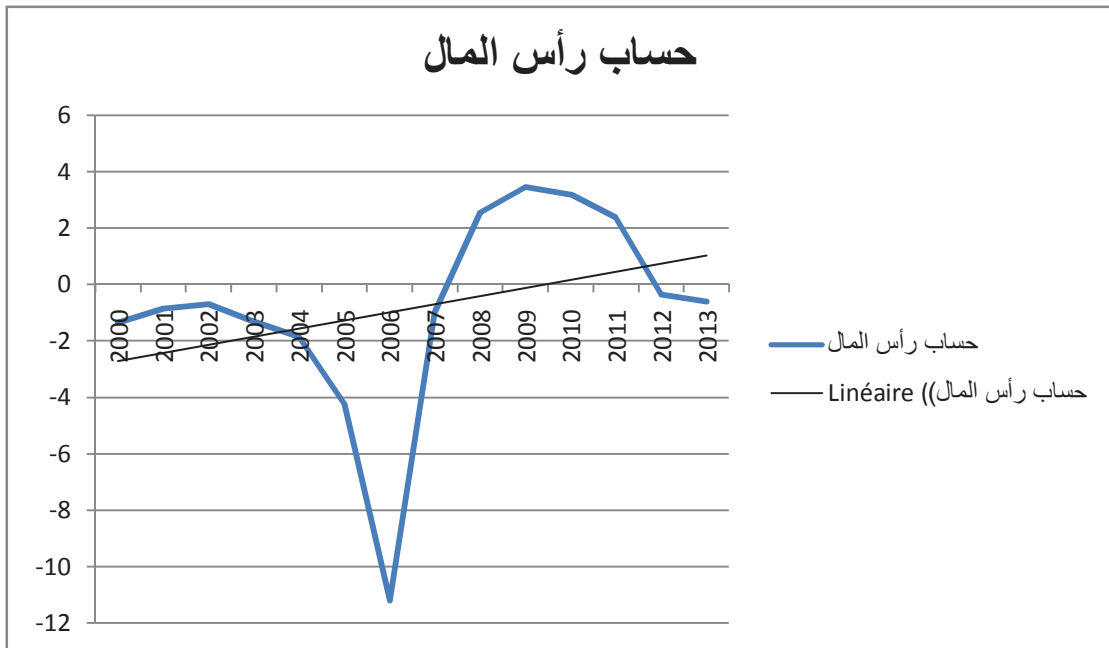
  

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حساب رأس المال	-0.99	2.54	3.45	3.17	2.37	-0.36	-0.62

المصدر : بنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.

نقلا عن: تافاسست خديجة، تحرير القطاع المالي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016-2017، ص200.

الشكل رقم 3-5 : تغير رصيد حساب رأس المال في الجزائر.



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق يتبين أن رصيد حساب رأس المال سجل معدلات سالبة من الفترة 2000 إلى غاية 2013، باستثناء السنوات 2008، 2009، 2010، 2011 التي سجلت رصيد موجب بـ 2.54، 3.45، 3.17، 2.37، على التوالي، و يرتفع حساب رأس المال بميل متزايد. و يرجع ذلك إلى التدني في تدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل و الأوضاع غير الملائمة التي مرت بها الجزائر، وكذلك تراكم الديون الخارجية بالنسبة للجزائر.

### المبحث الثالث : أثر التحرير المالي على السياسة النقدية و المالية- في الجزائر

مرت السياسة الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التطورات التي كان لها انعكاس واضح على الاقتصاد الوطني

#### المطلب الأول : أثر التحرير المالي على أدوات السياسة الاقتصادية في الجزائر

##### أولا : على أدوات السياسة النقدية

نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عرفتھا الجزائر في نهاية الثمانينيات، والتي أدت إلى دعم الاستقرار الاقتصادي، حاولت السلطات الجزائرية سنة 1990 احتواء هذه الأوضاع بإتباع سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي. ( مصطفى عبد اللطيف وبلعور سليمان، 2004).

وعلى هذا الأساس أدخل على النظام البنكي الجزائري العديد من الاصطلاحات كان أهمها إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90، الذي وضع النظام البنكي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد في السياسة النقدية، وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة.

#### 1 : أهم التعديلات القانونية لسياسة التحرير المالي في الجزائر

تمثلت أهم التغييرات التي طرأت على النظام البنكي الجزائري، والتي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر، دفعت بالسلطات النقدية إلى إعادة النظر في الجهاز البنكي والسياسة النقدية المطبقة، بإصدار قانون رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 26 أوت 2003م، والذي أعطى لبنك الجزائر أكثر فعالية من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف على السياسة النقدية وسياسة الصرف، ومن أجل تعزيز الإطار التنظيمي و العملياتي للسياسة النقدية، جاء الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010م، فقد أعطى هذا الأمر إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، وبصفة عامة، يمكن إيجاز أهم التطورات التي عرفتھا السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2014) فيما يلي ( بوشنب موسى، 2014-2015، ص182).

- إصدار النظام رقم 2000. 01 المؤرخ في 13 فيفري 2000م، المتعلق بعمليات إعادة الخضم والقروض.
- إصدار التعليم رقم 2000. 02 المؤرخة في 11 أفريل 2002م، المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، عن طريق مناقصات فورية التي يمكن أن تكون في شكل ودائع.
- إصدار النظام رقم 04/02 المؤرخ في 04 مارس 2004م، المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإلزامية الدنيا، المعدل الأقصى ووعاء التكوين، فترة التكوين والمكافأة المتصلة بذلك.
- إصدار التعليم رقم 05/04 المؤرخة في 14 جوان 2005م، المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة.
- إصدار التعليم رقم 13/07 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007م، المعدلة والمتممة للتعليم رقم 02. 04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية. وفقا للمادة 03 من هذه التعليم، حدد معدل الاحتياطات الإلزامية عند 08 من الوعاء المحدد.
- إصدار التعليم رقم 08/02 المؤرخة في 11 مارس 2008م، المعدلة للتعليم رقم 05/01 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية، حيث حددت التعليم مكافأة الاحتياطات الإلزامية بنسبة 0.75%. (بنك الجزائر، سبتمبر 2009، ص، ص 180-182).
- تم في سنة 2009م مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية والمحددة من طرف مجلس النقد والقرض، بناء على المادة 62 من الأمر 11/03 ولهذا الغرض أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02/09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، ووسائلها وإجراءاتها. فقد حدد هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، ووضح على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية، ويحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي : (بنك الجزائر، جويلية 2010، ص، ص 156، 157).
- مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفتها كمقابلات.
- الأوراق المقبولة من طرف بنك الجزائر، والتي يتخذها كضمان للعمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها.
- عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر كلها محل التطورات.
- التسهيلات الدائمة المتمثلة في تسهيله التسليفة الهامشية، تسهيله الودائع المغلة للفائدة، تتم هذه التسهيلات بمبادرة من بنك الجزائر. والتي تشكل مقابلات لعمليات السياسة النقدية.
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، التي تم تحميمصها، المتمثلة في إجراءات مناقصات الدورية والإجراءات المتعلقة بالمناقصات السريعة.
- إجراءات حركة رؤوس الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة قيد التشغيل الفوري منذ فيفري 2006م.

- إصدار التعليم رقم 09 /03 المؤرخة في 25 فيفري 2009م، والتي حددت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري بـ 0,5% مقابل 0,75% التي كانت في السابق.
- في إطار إدارة السياسة النقدية، يتدخل بنك الجزائر أيضا بواسطة الاستخدام النقدي الذي يتضمن عملياته مع المصارف خارج السوق النقدية ( إعادة الخصم، أخذ ومنح الإعانات، التسبيقات) وعملياته في السوق (عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت واسترجاع السيولة عن طريق المناقصات ) على حد سواء فضلا عن متابعة التنظيم في مجال الاحتياطيات الإجبارية.(بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص178).

## 2 : أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر

عرفت أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر مرحلتين هامتين قبل قانون النقد والقرض كانت عبارة عن أدوات مباشرة فقط، أما بعد الإصلاحات التي طرأت على القطاع المالي فقد تم الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة التي تواكب التطورات الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في معدل إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة.

1- معدل إعادة الخصم : منذ سنة 1992م ظهر نظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهرا يقوم بنك الجزائر بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقوم بالتوقعات المتعلقة بالتطور في المجاميع النقدية لتحقيق الهدف المحدد، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج البنك المبالغ الإجمالية القابلة لإعادة الخصم.

والجدول التالي يوضح معدل إعادة الخصم للفترة 2000-2017

### الجدول رقم 3-8 : تغيير معدل إعادة الخصم من 2000-2017

المعدل	إلى	يحتسب ابتداء من
7,5	2000-10-21	2000-01-27
6,0	2002-01-19	2000-10-22
5,5	2003-05-31	2002-01-20
4,5	2004-03-06	2003-06-01
4	2016-09-30	2004-03-07
3,5	إلى يومنا هذا	2016-09-30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017، ص 19.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 قدره 7,5% لينخفض إلى 6% سنة 2002، وهذا بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، ولكن الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادلته مع معدل الفائدة المدین، وفي سنة 2002م، استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل إلى 5,5% وانعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر، وما يؤكد ذلك هو ارتفاع قيمة الودائع لدى البنك.

كما استمر هذا الانخفاض من 2003 إلى 2004 في معدل إعادة الخصم من 4,5% إلى 4% ثم إلى 3,5% من سنة 2004 إلى 2016 وبقي هذا المعدل إلى غاية الآن وهو مؤشر جيد يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وتوفر السيولة الزائدة مما جعل الودائع تتضاعف.

## 2- معدل الاحتياطي الإجباري

استخدمت هذه الأداة بحزم سنة 2000، حيث فرض بنك الجزائر احتياطيًا إلزاميًا على البنوك التجارية قدره 3% من مجموع الودائع البنكية، ارتفع هذا المعدل سنة 2001 إلى 4,25%. حيث فرض السلطات النقدية عقوبة على البنوك التي تنقص من احتياطها الإلزامي، بغرامة مالية قدرها 1% من المبلغ الناقص، وذلك من أجل تنظيم السيولة البنكية، وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة تماشيًا مع التطورات التي جاءت بعد 2001، حيث بدأت نسبة الاحتياطي القانوني في الارتفاع المفرط في بداية السيولة البنكية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كأداة التنظيم النهائي للسيولة البنكية، وأنه قد يكون لهذه الأداة على الأكثر دون معدل تلقائي، غير أن رفع هذه النسبة من 4,25% إلى 9% ثم إلى 12% مع احتمال رفعها إلى معدلات أكبر فإن هذه الأدوات ذات عبي لأنها تقتضي تعليمة جديدة في كل مرة. (بن طالي فريد، 2013، ص 254).

3 - القروض الموزعة : رغم بقاء القروض الموزعة في مجملها حصرا على القطاع العام و على الأنشطة قصيرة الأجل، إلا أن القطاع الخاص و الاستثمارات المتوسطة و طويلة الأجل لم تعد مهمشة كالسابق، و أصبحت محل اهتمام البنوك في عملية التمويل خاصة البنوك الخاصة، و الجدول التالي يوضح تغير القروض الموزعة بين القطاعين العام و الخاص في الجزائر.

الجدول رقم 3-9 : تغير القروض الموزعة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر بين الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2002	2005	2008	2011	2012	2013	2014	2015	2016	جوان 2017*
قروض القطاع العام	797.2	716.1	882.4	1201.9	1742.4	2040.2	2434	3382.3	3688.2	3952.2	4164.9
قروض القطاع الخاص	167.9	551	897.3	1413.3	1983.5	2247	2722	3121.7	3588.3	3955	4299.8
المجموع	965.1	1267.1	1779.8	2615.5	3725.9	4287.2	5156	6504	7276.5	7907.2	8464.7

الوحدة : مليار دينار

2017\* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017، ص 13.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القطاع العام قد استحوذ على أغلب القروض الموزعة على الاقتصاد، حيث عرف ارتفاع تدريجي في قيمتها إلى غاية جوان 2017، وكذلك القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد شهدت ارتفاع و لكن بحصة أقل من القروض الموجهة للقطاع العام، و ذلك بسبب انخفاض عائد الاستثمار في الجزائر و ارتفاع درجة المخاطرة.

الأدوات الأخرى هي أدوات التدخل في السوق النقدية، بحيث أنشئت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1989م، لكن سرعان ما عرفت تطورات في تنظيمها بعد صدور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 8/91 في أوت 1991م، والمتضمن تنظيم السوق النقدية وحسب التعليمات رقم 28/95 الصادرة في أفريل 1995م فإن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتنظيم السوق هي:

عمليات السوق المفتوحة، مزادات القروض، مزادات أدونات الخزينة. ( زواوي فضيلة، 2015-2016، ص 219).

### ثانيا : أثر التحرير المالي على أدوات السياسة المالية

رغم عملية التحرير المالي التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1990 ( أنظر المبحث الثاني). إلا أن النتائج على أدوات السياسة المالية كانت متذبذبة حيث نلاحظ تسجيل أسعار فائدة حقيقية سالبة، و هو ما يتعارض مع التحرير المالي. ففي حالة أسعار فائدة حقيقية سالبة فإنه يقلل من الديون القائمة أو يصفئها، أي التحول من مدخرين إلى مقترضين بما في ذلك الحكومة. ويصبح معادلا لفرض الضريبة، وبالتالي فللكبح المالي أثر ايجابي في زيادة إيرادات الحكومة من خلال محو مقادير هائلة من الديون العامة والخاصة، وهذا بعد وصولها إلى أرقام قياسية لذلك يبقى تخفيض معدلات العجز والديون من أهم أعمال السياسات، التي تسعى إلى تخفيض معدلات الديون إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام مجموعة من الطرق بما في ذلك :

- تحقيق النمو الاقتصادي.

- إجراء تصريجات مالية جوهرية في الإنفاق والضرائب مثل خطط التقشف.

- عدم السداد الصريح للدين أو إعادة هيكلة الديون الخاصة أو العامة.

- حدوث انفجارات مفاجئة في التضخم مما يقلل من القيمة الحقيقية للديون.

فأثر التصفية أكثر نجاحا في تصفية الديون عندما يقترن بجرعة مطردة في التضخم، فأسعار الفائدة الاسمية المنخفضة تساعد على تقليل من خدمة الديون، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية السالبة يصفئ القيمة الحقيقية للديون الحكومية أو يقللها، وهذا مساوي لقيمة الضريبة المفروضة وهي تختلف عن باقي الضرائب كضرائب الدخل والاستهلاك والمبيعات، لأنها دخلت في نظام القطاع المصرفي الحر، حيث عرفت أسعار الفائدة الاسمية درجة بالغة من

الانخفاض وتعاضم مفاجئا في التضخم بدرجات مختلفة. وسعر هذه الضريبة يتحدد إداريا من خلال تطورات معدل التضخم، وقد يكون ذلك واردا في الاقتصاد الجزائري بحيث نلاحظ أن معدلات الفائدة سالبة في الغالب في الفترة 2003-2012 ما عدا سنة 2009 وهي الفترة التي تم فيها تسديد الديون، أي أن أسعار الفائدة ساهمت بشكل بالغ الأهمية في تسديد جزء من الديون، من خلال ما يعرف بأثر التصفية، التي تعرف على أنها مقدار تصفية الديون الحكومية، ويتعين هذا المقدار بإعادة إنشاء نمط الدين الحكومي بمرور الوقت، وإعادة الإنشاء بسبب الهيكل المعقد للديون الحكومية، وتحدد التكلفة الكلية للتمويل الدين بالنسبة للحكومة بفعل الفرق بين سعر الفائدة وأجل الاستحقاق وتوزيع الديون القابلة للتداول وغير القابلة للتداول والدين الموقّ مقابل القروض من مؤسسات مالية.

لذلك ينبغي أن تعكس حافطة الديون المعاد إنشاؤها الحصص الفعلية من الديون من آجال استحقاق، وكذلك حصص التداول القابلة للتداول مقابل الديون غير القابلة للتداول، وينبغي أيضا أن تتضمن حساب سعر فائدة اسمي وسعر فائدة حقيقي. السنة التي تحدث فيها التصفية هي الفترات التي تكون فيها سعر الفائدة الحقيقي على الديون الحكومية دون سعر السوق الحقيقي.

فوجود سعر الفائدة الحقيقي السالب على الديون يرصد المدخرات التي تتوافر عليها الحكومة، والتي يمكن اعتبارها إيرادات للدولة، أو إيرادات الموازنة العامة، كحصة من إجمالي الناتج المحلي أو كحصة من إيرادات الضرائب المسجلة. هذا كان سنة 2009، ثم في سنة 2013 - 2016 فقد حقق معدل الفائدة الحقيقي قيمة موجبة. والجدول التالي يوضح تغير أسعار الفائدة الحقيقي. (العودة إلى الكبح المالي من جديد، 2011، ص 22-26).

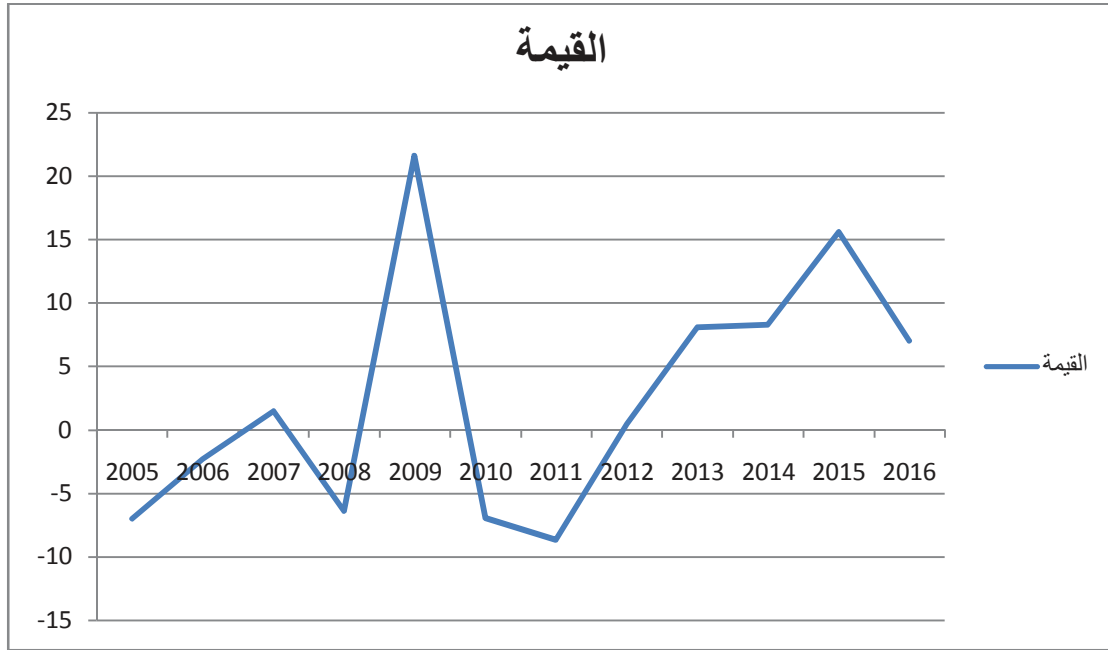
## الجدول رقم 3-10 : تغير أسعار الفائدة الحقيقية من 2005-2016

السنة	القيمة	التغير %
2005	6.99-	/
2006	2.32-	66.83-
2007	1.48	163.90-
2008	6.38-	530.38-
2009	21.61	438.87-
2010	6.96-	132.22-
2011	8.66-	24.40
2012	0.48	105.57-
2013	8.07	1571.67
2014	8.31	3.07
2015	15.60	87.59
2016	7.05	54.82

المصدر : (20-05-2018) [http:// ar.knoema.com](http://ar.knoema.com)

و الشكل التالي يوضح معطيات الجدول السابق

## الشكل رقم 3-6 : تغير أسعار الفائدة الحقيقية من 2005-2016



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

فوجود سعر الفائدة الحقيقي السالب على الديون يرصد المدخرات التي تتوافر عليها الحكومة، والتي يمكن اعتبارها إيرادات للدولة، أو إيرادات الموازنة العامة، كحصة من إجمالي الناتج المحلي أو كحصة من إيرادات الضرائب المسجلة. هذا كان سنة 2009، ثم في سنة 2013 – 2016 فقد حقق معدل الفائدة الحقيقي قيما موجبة. ( العودة إلى الكبح المالي من جديد، 2011، ص22-26).

## المطلب الثاني : مدى تأثير التحرير المالي على الأهداف الاقتصادية في الجزائر

التحرير المالي يسمح بتعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وبالتالي التقليل من المخاطر، كما أنه يساعد على تحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وخيارات مصادر التمويل اللازمة لها، كما أنه يحسن من مستوى تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وتراكم لكل من رأس المال المادي والبشري. وهي المتطلبات التي يؤدي توفرها مجتمعة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. و تحقيق مستوى التشغيل، وكذلك التقليل من التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

### أولاً : أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو و الإنعاش الاقتصادي و من ثم التنمية الشاملة من القضايا بالغة الأهمية خاصة في الألفية الجديدة، ولكن ليس هناك أسلوب أو نموذج واضح يمكن استخدامه لتحقيق النمو الإنعاش الاقتصادي، و لكن التجربة تقضي إلى الدروس التالية :

-تحقيق استقرار إطار الاقتصاد الكلي شرط أول لتحقيق النمو اللازم للتنمية.

- يجب معالجة احتياجات الأفراد مباشرة لأن النمو لا يصل تلقائيا إلى الأفراد الفقراء.

-يجب تطبيق سياسات و أساليب شاملة في ظل عدم وجود سياسة واحدة قادرة على إحداث التنمية.(زواوي فضيلة، 2015-2016، ص 293).

و يتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام، و باستقراء الناتج الداخلي الخام في الجزائر فقد عرفت عدة تدبذبات، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 3- 11 : تغير معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة

2016-2000

الوحدة : بالنسب المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو %PIB	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
معدل النمو %PIB	2.4	3.3	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.3	/

المصدر : بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008-2010-2013-2015-2016.

من الجدول نلاحظ أنه في البداية الألفية عرفت معدلات النمو الاقتصادي تزايد، حيث بلغت سنة 2003 أقصاها 6.9% و كذلك في سنة 2005 أين بلغت 5.1% و ذلك بسبب الاستقرار الاقتصادي الجزائري، وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. وبعدها انخفضت معدلات النمو في سنتي 2008 و 2009، و بعدها في سنة 2010 ارتفع بوتيرة قليلة و ذلك لاعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، بقي في تذبذب مستمر و ذلك لأن القطاع الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد هو قطاع المحروقات.

إن هشاشة الاقتصاد الجزائري اتجاه قطاع المحروقات، خاصة أن الركود في قطاع المحروقات مستمر، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال هذه السنوات و خاصة السنوات الأخيرة، و هذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

### ثانيا : أثر التحرير المالي على البطالة في الجزائر

يعتبر قانون النقد و القرض الذي اعتبر أن الحد من التضخم هو الهدف النهائي و الصريح للسياسة النقدية في الجزائر، بينما هدف التشغيل و النمو الاقتصادي يحتلان المرتبة الثانية، لهذا كان على بنك الجزائر امتصاص فائض السيولة الهيكلية، لكن دون إهمال هدف التشغيل و النمو الاقتصادي (زواوي فضيلة، 2015-2016، ص236-237). و لتحليل مشكلة البطالة نقدم الجدول التالي الذي يوضح ذلك.

### الجدول 3- 12 : تغير معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.5	28.44	26.0	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
معدل البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	/

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008-2013-2015-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة في انخفاض من سنة 2000 إلى غاية سنة 2011 إذ انتقلت من 29.5%، إلى 10% و هذا ما يفسره برامج الإنعاش الاقتصادي، و مساهمة قطاعات التجارة و الخدمات بالدرجة الأولى في توفير مناصب الشغل، و ذلك بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، اللذان تمثل فيهما السياسة المالية المرجع لاحتواء البطالة، من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية، ثم ارتفع معدل البطالة في سنة 2012، و لينخفض بعدها في سنة 2013 إلى 9.8%، ليصل في سنة 2016 نسبة 10.5 و يعود ذلك لبرامج دعم تشغيل الشباب، و تدعيم المؤسسات الصغيرة و المشاريع المصغرة، و البحوث المالية التي عرفتها الدولة في سنوات 2013، 2014، 2015.

ففي ظل الوفرة المالية التي عرفها الاقتصاد، تم اعتماد سياسة مالية توسعية تقوم على تشجيع الاستثمار لخلق مناصب العمل، و ذلك من خلال إطلاق البرامج التنموية، حيث كان لها الأثر الواضح على التخفيف من حدة البطالة و تحسين الظروف الاجتماعية.

### ثالثا : أثر التحرير المالي على التضخم في الجزائر

من أهداف السياسة الاقتصادية المحافظة على استقرار الأسعار، و مراقبة وتيرة التضخم و ذلك منذ إصدار قانون النقد و القرض، التي يقيمها مؤشر أسعار الاستهلاك. و الجدول التالي يوضح تغيرات أسعار الاستهلاك بالنسب خلال الفترة 2000-2016.

### الجدول رقم 3-13 : تغير معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة : النسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.68	4.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	/
معدل التضخم	5.74	3.91	4.52	8.9	8.1	7.4	4.78	6.40	/

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008-2013-2015-2016.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدلات التضخم في البداية كانت منخفضة عند مستوى قياسي أين كانت 0.34% سنة 2000، وهذا بفضل الاستقرار الاقتصادي، ليعود الارتفاع سنة 2001 أين بلغ 4.23%، و يعود ذلك إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في 2001، وفي سنة 2002 انخفض إلى 1.42%، ليواصل الارتفاع في السنتين التاليتين على التوالي، و انخفض في سنة 2006، ليواصل بعدها الارتفاع من سنة 2007 إلى سنة 2009، وذلك لارتفاع أسعار السلع خاصة في ظل الأزمة العالمية، وبعدها في سنة 2012 ارتفع ليصل 8.9% و هي أكبر نسبة شهدتها هذه الفترة، و يرجع ذلك إلى الضغوطات التضخمية، و بعدها كان ما بين 8.1% و 4.78% .

#### رابعا : أثر التحرير المالي على ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية، التي تتم بين المقيمين في دولة معينة، والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة وعادة تكون سنة، وهو ينقسم إلى الحساب الجاري، حساب التحويلات وحساب رأس المال ووضع ميزان المدفوعات الجزائري يخضع بالأساس إلى تغير الوضع الدولي وارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول وكذلك التقلبات في أسعار الصرف، هذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على استقراره، نظرا لارتباطه بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية أكثر منها داخليا، ( زواوي فضيلة، 2015-2016، ص242)، والجدول التالي يبين تغير ميزان المدفوعات وعناصره الأساسية خلال الفترة (2000-2016).

#### الجدول رقم 3-14 : تغير ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72	28.95	30.6	35.18
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	41.24
الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74	60.59	78.63
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13	0.98	1.44
الواردات	-9.35	-9.48	-	-	-	-	-	-	-
ميزان حساب	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22	-1.05	1.85

رأس المال									
ميزان المدفوعات	37.04	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57
البيان	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
رصيد الحساب الجاري	-26.21	-27.28	9.27	1.15	12.41	17.76	12.14	0.41	
الميزان التجاري	-20.12	-18.08	0.45	9.88	20.16	25.96	18.20	7.78	
الصادرات	29.31	34.56	60.04	65.91	71.73	72.88	57.09	45.18	
المحروقات	27.91	33.08	58.34	63.75	70.58	71.66	56.12	44.41	
أخرى	1.39	1.48	1.69	2.16	1.15	1.22	0.96	0.77	
الواردات	-49.43	-52.64	59.44	54.85	51.56	46.92	38.88	37.40	
حساب رأس المال	0.18	-0.24	3.39	-1.01	-0.36	2.37	3.17	3.45	
ميزان المدفوعات	-26.03	-27.53	-5.88	0.13	12.05	20.14	15.32	3.36	

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استمرار ارتفاع قيمة العجز في ميزان المدفوعات حتى سنة 2006م ، وهذا بسبب التسديد المسبق للدين الخارجي، ثم تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر سنة 2007م برصيد إجمالي لميزان المدفوعات بـ 29.55 مليار دولار، على العموم قد حقق ميزان المدفوعات قيما متزايدة حيث بلغ 7.57 و 6.19 مليار دولار سنتي 2000 و 2001 و 17.73 و 29.55 مليار دولار سنتي 2006 و 2007 وهذا بسبب تحسن في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث بلغ سعر برمبل البترول 65.85 دولار هذا ما انعكس إيجابا على الميزان التجاري حيث بلغ 34.24 مليار دولار سنة 2007م.

كما سجل عنصر جديد من عناصر المشاشة سنة 2008 تمثل في القفزة المسجلة على مستوى الواردات، حيث سجل فائض في ميزان المدفوعات بقيمة 37.04 مليار دولار سنة 2008، منذ ذلك ظهرت المؤشرات الأولى للأزمة

العالمية المالية وتزايد حدتها في 2008، ما أدى إلى انهيار رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 10 مرات مما كان عليه في 2008م، حيث انخفض إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009م، وهو ما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري. وفي سنة 2010 سجل ميزان المدفوعات تحسن في قيمته بسبب التحسن في سعر برميل البترول والارتفاع في صادرات المحروقات، وواصل هذا التحسن إلى سنة 2011م، أما في سنة 2012م فقد سجل فائض معتبر في ميزان المدفوعات، وبخصوص سنتي 2013 و 2014 فقد عرف ميزان المدفوعات انخفاضا كبيرا قدر بـ 0.13 5.88 مليار دولار على الترتيب.

لذلك فإن ميزان المدفوعات الجزائري الذي سجل فوائض معتبرة خلال الفترة المدروسة، يبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، وأن أي تغير في هذه الأسعار يستجيب له رصيد ميزان المدفوعات بسرعة، وهو ما يؤكد أن ميزان المدفوعات الجزائري تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية غير قادرة على المحافظة على الاستمرار في استقراره. (زاوي فضيلة، 2015-2016، ص 243-247).

من خلال القيام بتحليل المؤشرات المالية و النقدية المسجلة خلال الفترة 2000-2016، لمسنا حصول بعض التحسن فيها، فالتحسن في المؤشرات المالية في الجزائر لم يكن له أي أثر ملموس على الناتج الداخلي الخام، أي أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي بسبب اعتماده على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي، و كما عجزت السياسة النقدية عن تحديد مسار التشغيل في الجزائر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كذلك فإن تحرير ميزان المدفوعات لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، إلا أن السياسة النقدية في ظل التحرير المالي حققت هدف استقرار الأسعار و الذي أصبح هدفها الرئيسي منذ صدور قانون النقد و القرض، و كان ذلك بفضل إدارة بنك الجزائر للسياسة النقدية في امتصاص فائض السيولة، الهيكلي، و تحقيق معدل تضخم عند مستوى أقل من 3.59%.

## خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل، يمكن القول تطور كل من السياسة المالية والنقدية في الجزائر طرأت عليه مجموعة من التغيرات، وهذا من أجل مواكبة تطور في القطاع المالي والمصرفي، وهذا كان نتيجة لأزمة 1986م. كما توصلنا إلى أن صدور قانون النقد والقرض، كان بداية عملية تحرير القطاع المالي الجزائري، حيث أدخلت عليه عدة إصلاحات من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية والتضخم، بجانبه الداخلي المتمثل في تحرير أسعار الفائدة، للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة تخدم الاستثمار، والتحرير على المستوى الخارجي المتمثل في تحرير أسعار الصرف وتحرير حركة رؤوس الأموال.

لذلك فإن تحرير القطاع المالي الجزائري كان له أثر بارز على عمل كل من السياسة المالية والنقدية، ويظهر هذا الأثر من خلال الإصلاحات الداخلة على أدواتهما.

خاتمة عامة

### الخاتمة العامة

من خلال معالجتنا لموضوع السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل التحرير المالي، تبين لنا أن السياسة لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أن السياسة المالية شهدت تطورات جوهرية، و أصبحت أداة للدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي وإيجاد الحلول لمراحل الكساد و الراج، و عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة و الإنفاق العام لهما دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة و تحقيق أقصى إنتاجية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على مستويات الأسعار. و تعتبر هذه الأدوات من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة للتحقيق التوازن المالي الداخلي و الخارجي و من ثم التوازن الاقتصادي العام.

و تعتبر السياسة النقدية حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، كما أنها مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية و الكيفية التي تتناسب مع الأهداف المسطرة، و الملاحظ أن السياسة النقدية أكثر فاعلية في الدول المتقدمة، و من هنا كان لابد من تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها، إلا أنه يبقى هدفها هو تحقيق استقرار مجموعة من الأسعار، فهي عملية توسعية أو انكماشية، حيث أن التوسعية تزيد من المعروض النقدي بسرعة، بينما الانكماشية تقوم بتوسيع المعروض النقدي ببطء. و للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف باعتبارها فهي أحد العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.

و عند معالجتنا للعلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية تبين لنا أن التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية أمرا حتميا و الذي يتضمن إتباع مزيج سياسات متفق عليها من خلال لجان تنسيق، و يكون هذا التنسيق في مرحلة تصميم السياسات و تنفيذها و الرقابة و متابعة التنفيذ و التعديل في الوقت اللازم. و معظم الدراسات تقر بوجود أهمية كبيرة للتنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في الدول النامية و منها الجزائر، بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل من السياسة المالية و السياسة النقدية و عدم إعاقة إحداها للأخرى في الوصول إلى الأهداف. و كل منهما تؤثر في الأخرى و أن عدم التنسيق بينهما له أثر سلبي و يؤثر على التوازن الاقتصادي العام.

و واجهت معظم الدول بعد تطبيق سياسة الكبح المالي الوقوع في مشاكل وخيمة حيث رجعت بالسلب على الاقتصاد، و بعد توصل McKinnon and Shaw (1973) إلى سياسة التحرير المالي التي عرفت اتساعا كبيرا و ذلك بعد فشل سياسة الكبح المالي المطبقة من طرف بعض الدول، فقد سعت الدول النامية من تطبيق سياسة التحرير المالي

إلى التخلص من النتائج السلبية المتولدة عن سياسة الكبح المالي، و تكييف أنظمتها المالية مع التطورات و المستجدات المالية العالمية الحديثة.

وفي الإطار هذا قمنا بالتطرق لمفهوم التحرير المالي و جوانب التحرير المالي، بالإضافة إلى أهدافه و مزاياه و سلبياته و إجراءاته و عوامل نجاحه. بالإضافة إلى أنه يجب توفر شروط حتى تنجح أي سياسة تهدف إلى الإصلاح و التحرير المالي وهي استقرار الاقتصاد الكلي و التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي بالإضافة إلى الرقابة الجيدة على القطاع المالي. تقدم البحوث مزيدا من الدلائل على أهمية تطور الأنظمة المالية و تحرير تدفقات رؤوس الأموال. غير أن التحرير المالي لا يخلو من المخاطر التي تنشأ عنها الأزمات المالية، و سياسة التحوط ضد الأزمات من بين التحديات لمواجهة هذه المخاطر، و السياسة الاقتصادية لأي بلد لها تصميم ثلاثي الأبعاد و الذي يتضح في مبدأ الثلاثي المستحيل.

أما في الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى واقع التحرير المالي في ظل السياسات المالية و النقدية، قمنا بالتحدث عن أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر و هي النفقات العامة و الإيرادات العامة و الموازنة العامة و كذلك تطورها حيث في بدايتها كانت سياسة مالية توسعية، و كان لأزمة البترول عام 1986 الأثر الواضح و الكبير على الاقتصاد الجزائري، و سمحت قدرة التمويل للخبزينة العمومية في المساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات الأسعار. و تهدف السياسة المالية في الجزائر إلى تقليص عجز الميزانية، ترشيد النفقات العامة، و رفع إيرادات الميزانية و تنويعها من جهة أخرى. لكن الملاحظ في الجزائر أن موارد الميزانية لازالت و ستبقى تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار البترول، و هكذا يبقى اقتصادنا اقتصاد هش.

وفي الألفية الثالثة تحسنت المؤشرات الاقتصادية التي تبعث عن التفاؤل و إمكانية العودة إلى الوضع المستقر و الطبيعي، و أمام هذا الرخاء المالي و بهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية قررت الحكومة بعث مشروع الإنعاش الاقتصادي، و نخلص أنه رغم الإصلاحات من طرف الدولة و الوفرة النفطية، إلا أن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لا يزال ضعيفا و يحتاج إلى تدابير أكثر صرامة و فاعلية.

إن تطور السياسة النقدية في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، و خلال المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تلعب دور تدريجي في التحكم في تحقيق الاستقرار النقدي، و ابتداء من سنة 2000 عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية ناتجة عن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط هذا الارتفاع جعل من بنك الجزائر في الإسراع إلى اتخاذ التدابير اللازمة خوفا من عودة الضغوطات التضخمية بعد استقرارها نسبيا، لينصب الاهتمام حول تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى المتوسط و الطويل. و لتحقيق ذلك لابد من امتصاص السيولة من السوق النقدية.

و عن التطور التاريخي للتحرير المالي في الجزائر فهو جاء عقب قانون النقد و القرض في 1990، و لتطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر استلزم الأمر إجراء إصلاحات جوهرية على القطاع المالي و النقدي وذلك في إطار انتقالها نحو اقتصاد السوق، و تعزيز دور القطاع الخاص و رفع القيود تدريجيا، و يبقى التحرير المالي في الجزائر محدود. و للتحرير المالي الأثر الواضح على السياسة النقدية و المالية في الجزائر، فقامت الجزائر بتخفيف القيود المفروضة على القطاع المالي من خلال إصدار مجموعة من القوانين الذي أعاد الاعتبار للسياسة النقدية و أعطى أهمية واضحة لتدفقات رؤوس الأموال.

### اختبار الفرضيات :

**الفرضية الأولى :** العلاقة بين السياسة المالية والنقدية هي علاقة تكاملية بحيث تدعم السياسة النقدية أهداف السياسة المالية.

إن الفرضية صحيحة، السياسة المالية والنقدية تربطهما علاقة تكاملية من خلال مساهمة السياسة النقدية في دعم أهداف السياسة المالية، فسخ كميات كبيرة في الاقتصاد يؤدي إلى احتمال حدوث تضخم لذلك تتدخل السياسة النقدية من أجل ضمان التحكم في الكتلة النقدية.

**الفرضية الثانية :** يتيح التحرير المالي من خلال حركة رؤوس الأموال فرصة لتمويل حاجات الاقتصاد في الدول النامية.

هذه الفرضية صحيحة، حيث يساهم رفع القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في سهولة تدفقات الأموال داخل الدول وخارجها، وهذا يساهم في توفير فرص لتمويل حاجات الاقتصاد في الدول النامية. لكن قد يؤدي كذلك إلى خروج مفاجيء لحركة رؤوس الأموال مما يعرض الاقتصاد لحالة من عدم الاستقرار.

**الفرضية الثالثة :** يبرز تأثير التحرير المالي على السياسة المالية و النقدية في الجزائر في تحرير أسعار الفائدة و أسعار الصرف و كذلك تحرير رؤوس الأموال، و التأثير على الإيرادات.

إن هذه الفرضية خاطئة، حيث أثبتنا خطأها من خلال دراستنا لأثر التحرير المالي، فهو يسعى لتحرير أسعار الفائدة من أجل الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة، لكن لاحظنا في بعض السنوات من فترة الدراسة تسجيل أسعار الفائدة حقيقية سالبة، و هو ما يدل على انخفاض درجة التحرير المالي الخارجي حيث ساهم ذلك في زيادة إيرادات الخزينة من خلال تسديد الديون الحكومية عن طريق أثر التصفية.

التوصيات و الاقتراحات :

حسب النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي يمكن أن تساهم بدور كبير في تفعيل السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل التحرير المالي، و التي نذكر منها :

1 - تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، و اتخاذ الحكومة لكل الإجراءات لضمان اقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي.

2 - يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب مع ظروف الدولة و اقتصادها، و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية.

3 - ضرورة التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و أن يكون هذا التنسيق عاملا يحقق الاستقرار النقدي و المالي و يدفع إلى تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

4 - التنسيق بين بنك الجزائر و وزارة المالية من شأنه أن يرفع مردودية تدخل السلطة النقدية في إنعاش البنوك.

5 - ينبغي على السلطات الجزائرية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي و هذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

6 - حتى تنجح سياسة التحرير المالي يجب توفر ثلاثة شروط :

-استقرار الاقتصاد الكلي؛

-التدرج في عملية التحرير المالي؛

-الرقابة الجيدة على القطاع المالي.

أفاق البحث :

مما لاشك فيه هو أن أي بحث علمي لا يخلو من النقائص و العيوب رغم محاولة الإمام بأهم جوانبه، إلا أن هذا ما يميز البحث العلمي، فكل بحث علمي امتداد لبحوث سبقت فيضيف لما مستجدات طرأت، و هو أرضية تمهد لإنجاز بحوث أخرى، لذلك يمكن أن يكون انطلاقة لبحوث جديدة نورد بعضها :

التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية.

فعالية السياسة المالية و النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

تأثيرات التحرير المالي على السياسة المالية في الجزائر.

السياسة المالية و النقدية و دورهما التنموي في الجزائر.

# قائمة المراجع

- 1- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، سنة 1990.
- 2- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، سنة 1985.
- 3- الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، الدار العلمية للنشر و التوزيع، دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2002.
- 4- أكرم حداد- مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2010 .
- 5- البلاوي حازم، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق القاهرة، 1998.
- 6- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، مصر، سنة 1983.
- 7- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صنعاء، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2011.
- 8- حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، سنة 1986.
- 9- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة عين الشمس، سنة 1996.
- 10 رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999. أحمد سقر، التعاون المصرفي العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008.
- 11- زكريا الدوري و ديسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 2006.
- 12- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة و الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 13- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، سنة 2009.
- 14- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997.
- 16- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 2000.
- 17- عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 18- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 2008.
- 19- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة ، مصر، سنة 2009.

- 20- محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1999.
- 21- موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية و الدولة الحديثة، طبعة 01، دار المنهل، بيروت، لبنان، سنة 1998.
- 22- نعمت الله نجيب و آخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، سنة 1990.
- 23- هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المعاصر دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، سنة 2006 .
- 24- هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، سنة 2010.
- 25- واصف الوزني خالد و حسين الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق، طبعة 05، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 26- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، طبعة 02، الإسكندرية، مصر.

#### ثانيا : الرسائل و الأطروحات

- 1- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية-دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)-، شهادة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 2- اريا الله محمد، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، سنة 2010-2011.
- 3- بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2014-2015.
- 4- بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل الإصلاح الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، سنة 2013.
- 5- بوشنب موسى، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة 2014-2015.

- 6- حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، شهادة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 سنة 2011-2012.
- 7- حريري عبد الغني، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2006-2007.
- 8- خديجة تافاست، تحرير القطاع المالي و أثره على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016-2017.
- 9- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006.
- 10- زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، سنة 2015-2016.
- 11- ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2008-2009.
- 12- سلركة أسماء، الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الخدمات المصرفية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص النقود و المالية، 2007.
- 13- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة موريطانيا-، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.
- 14- شيهون وفاء، التحرير المالي و تأثيره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014، شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، 2015-2016.
- 15- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لاستهداف السياسة النقدية دراسة حالة 2005، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2003.
- 16- غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007.
- 17- كريمة محمد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المصرفي بين النظرية و التطبيق، دراسة للتجربة المصرية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.

- 18- منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية و النقدية، باحثة اقتصادية، ماجستير اقتصاد جامعة، نوفمبر 2010.
- 19- وحدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

### ثالثا : الملتقيات و المجلات

- 1- أماني الحاج محمد نصر+المهدي موسى الطاهر موسى، فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة(1990-2012)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد الخامس عشر، سبتمبر 2015.
- 2- آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2011.
- 3- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، أستاذ محاضر، جامعة مستغانم، كلية العلوم التجارية و الحقوق.
- 4- بربري محمد أمين، طرشى محمد، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008.
- 5- بربري محمد أمين، التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008.
- 6- بريش عبد القادر+طرشي محمد، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009.
- 7- بلطوط بلال، تقييم فعالية سياسة تحرير أسعار الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2015. سنة 2014-2015.
- 8- بلغنامي نبيلة + سحنون جمال الدين، التحرير المالي و انعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017.

- 9- بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية : دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري(1990\2011)، المركز الجامعي نور بشير البيض الجزائر.
- 10- بوزيان محمد+شكوري سيدي محمد، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، سنة 2005-2006.
- 11- حريري عبد الغني، سياسات التحرير المالي في الدول العربية و انعكاساتها على القطاع المالي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس عشر، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2016.
- 12- حياة شحاتة، دور البنوك في الإصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، سنة 1994.
- 13- رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، سنة 2014.
- 14- عبد الحميد بوخاري+ علي بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.
- 15- عبد الحميد مرغيت، أزمات العملة و دور أنظمة سعر الصرف الوسيطة في حدوثها، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل الجزائر.
- 16- عبد الحميد مرغيت، أسس اختيار سعر الصرف الملائم في أدبيات الفكر الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل الجزائر.
- 17- عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- 18- عبد اللطيف مصيطفي، محمد زرقون، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير الرسمي-دراسة حالة الدول النامية-، الملتقى بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2014..
- 19- عتروس سيف الدين و آخرون، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع و رهانات المستقبل، عنوان المداخله ما فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 23-24 نوفمبر 2014.
- 20- عودة الكبح المالي من جديد، مجلة التمويل و التنمية، 2011.



8- وثائق مقدمة من طرف بنك الجزائر فرع الطارف. التقرير السنوي 2015-2017 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر

### المراجع و الملاحق باللغة الفرنسية

- saoussen ben gamra, Mickael élèvent libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle institutions, université paris, XIII 2005.
- Amina lahreche les régimes in l économie mondiale 2000 paris édition la découverte collection repères 1999.
- luis miotti & dominique philon, 2001

[http:// ar.knoema.com](http://ar.knoema.com)(20-05-2



# قائمة الملاحق

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
( مليار دينار )														
<b>3622</b>	<b>5042.2</b>	<b>5103.1</b>	<b>5738.4</b>	<b>5940.9</b>	<b>6339.3</b>	<b>5790.1</b>	<b>4392.9</b>	<b>3676.0</b>	<b>5190.5</b>	<b>3687.8</b>	<b>3639.8</b>	<b>3082.6</b>	<b>2229.7</b>	إجمالي إيرادات الموازنة و الهبات
1121.3	1781.1	2373.5	3388.4	3678.1	4184.3	3979.7	2905.0	2412.7	4088.6	2796.8	2799.0	2352.7	1570.7	إيرادات الموقوفات*
/	98.6	550.5	1810.6	2062.2	2535.3	2300.3	1318.3	400.7	2288.2	1738.8	1798.0	1368.8	623.5	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
/	-1387.9	-2336.0	-1155.0	-70.2	252.0	538.9	526.4	36.4	1064.5	284.5	1088.4	1121.0	153.2	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
2500.8	3261.1	2729.6	2349.9	2262.8	2155.0	1810.4	1487.8	1262.4	1101.6	883.1	840.5	724.2	652.5	إيرادات حراج الموقوفات
1433.6	2422.9	2354.7	2091.4	2018.5	1908.6	1527.1	1298.0	1146.6	965.2	766.7	720.8	640.4	580.4	إيرادات حياطة
/	1103.8	1034.5	881.2	817.0	862.3	684.7	561.7	462.1	331.5	258.1	241.2	168.1	148.0	الضريبة على المبيعات و الأرباح
/	857.2	824.3	768.5	737.5	652.0	572.6	514.7	478.5	435.2	347.4	341.3	308.8	274.0	الضريبة على السلع و الخدمات
/	367.6	411.2	370.9	402.3	338.2	222.4	181.9	170.2	164.9	133.1	114.8	143.9	138.8	الخفوق الحركية
/	94.3	84.7	70.8	61.7	56.1	47.4	39.7	35.8	33.6	28.1	23.5	19.6	19.6	تسجيلات و طابع
1067.1	838.2	374.9	258.5	244.3	246.4	283.3	189.8	115.8	136.4	116.4	119.7	83.8	72.1	إيرادات غير حياطة
/	171.3	247.5	76.0	79.7	77.9	78.9	64.3	/	/	/	/	/	/	حاصل أسلاك الدولة و أخرى
919.8	610.5	88.7	122.7	112.1	115.3	137.2	121.1	48.2	22.5	41.0	75.3	48.7	30.0	حصص أرباح بنك الجزائر
/	56.4	38.7	59.8	52.5	53.2	67.2	4.4	/	/	/	/	/	/	مؤسسات عمومية أخرى
/	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.9	0.3	7.9	03	5.7	6.5	هبات
<b>3876.5</b>	<b>7383.6</b>	<b>7656.3</b>	<b>6995.7</b>	<b>6092.1</b>	<b>7058.1</b>	<b>5853.6</b>	<b>4466.9</b>	<b>4246.3</b>	<b>4191.0</b>	<b>3108.5</b>	<b>2453.0</b>	<b>2052.0</b>	<b>1891.8</b>	إجمالي نفقات الموازنة
2473.2	4591.4	4617.0	4494.3	4204.3	4782.6	3879.2	2659.0	2300.0	2217.7	1673.9	1437.9	1245.1	1251.1	النفقات الحزبية
/	2279.5	2170.9	2007.2	1833.0	1988.4	1774.7	1212.6	746.6	711.0	526.2	447.8	418.5	391.4	نفقات المستخدمين**
/	198.0	223.0	218.4	226.5	185.3	163.2	151.3	130.7	103.0	101.6	92.5	79.8	69.2	سج المصادق
/	137.8	179.7	161.9	116.1	135.2	129.7	121.7	112.5	111.7	93.8	95.7	76.0	71.7	مواد و لوازم
/	1929.3	2000.8	2069.0	1984.5	2431.7	1773.9	1140.2	1272.8	1230.6	871.8	733.3	597.6	633.6	تجهيزات حلية
/	708.4	730.2	736.0	699.1	786.7	786.1	513.3	412.5	360.8	273.0	215.6	187.5	176.5	منها : مصاعق الإدارة
/	46.8	42.6	37.8	44.2	42.0	37.7	33.2	37.4	61.4	80.5	68.6	73.2	85.2	فوائد الدين العام
1403.3	2792.2	3039.3	2501.4	1887.8	2275.5	1974.4	1807.9	1946.3	1973.3	1434.6	1015.1	806.9	640.7	نفقات رأس المال
<b>-254.5</b>	<b>-2341.4</b>	<b>-2553.2</b>	<b>-1257.3</b>	<b>-151.2</b>	<b>-718.8</b>	<b>-63.5</b>	<b>-74.0</b>	<b>-570.3</b>	<b>999.5</b>	<b>579.3</b>	<b>1186.8</b>	<b>1030.6</b>	<b>337.9</b>	رصيد الموازنة
/	66.1	60.7	-27.7	33.5	74.6	24.1	34.7	-4.3	31.2	18.8	-4.1	-129.0	109.9	رصيد الحسابات الخاصة
/	111.9	129.2	90.3	130.5	66.7	129.2	138.9	138.5	123.8	141.3	32.1	5.2	11.8	قروض الخزينة، سابقة
/	<b>-2387.2</b>	<b>-2621.7</b>	<b>-1375.3</b>	<b>-248.2</b>	<b>-710.9</b>	<b>-168.6</b>	<b>-178.2</b>	<b>-713.1</b>	<b>906.9</b>	<b>456.8</b>	<b>1150.6</b>	<b>896.4</b>	<b>436.0</b>	رصيد الموازنة، حصارح صندوق التطهير
00	00	00	00	00	00	00	00	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	00	تخصيص لمستودق التطهير
/	-2340.4	-2579.1	-1337.5	-204.0	-668.9	-130.9	-145.0	-675.7	968.3	537.3	1219.2	969.6	521.2	الرصيد الأولي /1
<b>-384.1</b>	<b>-2387.2</b>	<b>-2621.7</b>	<b>-1375.3</b>	<b>-248.2</b>	<b>-710.9</b>	<b>-168.6</b>	<b>-178.2</b>	<b>-713.1</b>	<b>906.9</b>	<b>456.8</b>	<b>1150.6</b>	<b>896.4</b>	<b>436.0</b>	الرصيد الإجمالي
<b>384.1</b>	<b>2387.2</b>	<b>2621.7</b>	<b>1375.3</b>	<b>248.2</b>	<b>710.9</b>	<b>168.6</b>	<b>178.2</b>	<b>713.1</b>	<b>-906.9</b>	<b>-456.8</b>	<b>-1150.6</b>	<b>-896.4</b>	<b>-436.0</b>	تمويل
-115.8	1520.0	2489.1	1173.7	-235.7	-254.6	-558.7	-430.5	57.1	-1410.9	-553.0	-976.9	-1002.2	-412.4	بنكي
501.3	765.1	135.9	204.0	486.3	967.9	728.1	608.0	655.3	508.2	206.9	-15.0	221.5	29.6	غير بنكي
-1.4	102.1	-3.3	-2.4	-2.2	-2.4	-0.8	0.7	0.7	-4.2	-110.7	-158.7	-115.7	-53.2	خارجي

*2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
بملايير الدينارات في نهاية المدة														
<b>11487.285</b>	<b>12596.1</b>	<b>15375.4</b>	<b>15734.5</b>	<b>15225.2</b>	<b>14940.0</b>	<b>13922.4</b>	<b>11996.5</b>	<b>10886.00</b>	<b>10246.9</b>	<b>7415.5</b>	<b>5515.0</b>	<b>4179.7</b>	<b>3119.2</b>	صافي الموجودات الخارجية
/	12694.2	15522.5	15824.5	15267.2	14932.7	13880.6	12005.6	10865.9	10227.5	7382.9	5526.3	4151.5	3109.1	البنك المركزي
/	-98.1	-147.1	-90.0	-42	7.3	41.8	-9.1	20.1	19.4	32.6	-11.3	28.2	10.1	البنوك التجارية
/	<b>1220.2</b>	<b>-1670.9</b>	<b>-2047.7</b>	<b>-3283.6</b>	<b>-3924.8</b>	<b>-3993.2</b>	<b>-3715.8</b>	<b>-3712.9</b>	<b>-3291.0</b>	<b>-1420.9</b>	<b>-581.4</b>	<b>-109.2</b>	<b>525.2</b>	صافي الموجودات الداخلية
11559.524	10592.1	7844.7	4512.3	1920.9	953.6	319.9	-124.8	-402.4	-1011.8	12.1	601.3	846.6	1514.4	القروض الداخلية
3088.830	2682.2	567.5	-1992.3	-3235.4	-3334.0	-3406.6	-3392.9	-3488.9	-3627.3	-2193.1	-1304.1	-933.2	-20.6	صافي القروض إلى الدولة
/	-870.1	-2156.4	-4487.0	-5646.7	-5712.2	-5458.4	-4919.3	-4402.0	-4365.7	-3294.9	-2510.7	-1986.5	-915.8	البنك المركزي
/	2387.9	1479.3	1012.3	930	1029.2	1017.8	79.9	340.2	278.6	723.1	870.8	777.3	736.9	البنوك التجارية
/	1164.4	1244.6	1483.3	1481.3	1349.0	1034.0	735.5	572.9	459.8	378.7	335.8	276.0	158.3	ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة
8470.694	7909.9	7277.2	6504.6	5156.3	4287.6	3726.5	3268.1	3086.5	2615.5	2205.2	1905.4	1779.8	1535.0	القروض إلى الاقتصاد*
<b>14405.677</b>	<b>13816.3</b>	<b>13704.5</b>	<b>13686.7</b>	<b>11941.5</b>	<b>11015.1</b>	<b>9929.2</b>	<b>8280.7</b>	<b>7173.1</b>	<b>6955.9</b>	<b>5994.6</b>	<b>4933.7</b>	<b>4070.4</b>	<b>3644.3</b>	النقد و شبه النقد(M2)
9827.630	9407.0	9261.2	9603.0	8249.8	7681.5	7141.7	5756.4	4944.2	4964.9	4233.6	3167.6	2437.5	2165.6	النقد
	4497.2	4108.1	3658.9	3204.0	2952.3	2571.5	2098.6	1829.4	1540.0	1284.5	1081.4	921.0	874.3	التداول النقدي خارج البنوك
	3745.4	3908.5	4460.8	3564.5	3380.2	3536.2	2922.3	2541.9	2965.1	2570.4	1750.4	1240.5	1133.0	الودائع تحت الطلب في البنوك
	1164.4	1244.6	1483.3	1481.3	1349.0	1034.0	735.5	572.9	459.8	378.7	335.8	276.0	158.3	ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية
	4409.3	4443.3	483.7	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	2228.9	1991.0	1761.0	1766.1	1632.9	1478.7	شبه النقد
	<b>0.8</b>	<b>0.1</b>	<b>14.6</b>	<b>8.4</b>	<b>10.9</b>	<b>19.9</b>	<b>15.4</b>	<b>3.1</b>	<b>16.0</b>	<b>21.5</b>	<b>18.7</b>	<b>11.7</b>	<b>10.5</b>	النقد و شبه النقد(M2)*
	1.6	-3.6	16.4	7.4	7.6	24.1	16.4	-0.4	17.3	33.7	30.8	12.6	31.8	النقد
	-0.8	8.8	10.6	10.7	19.6	10.4	13.3	11.9	13.1	-0.3	1.7	10.4	-10.7	شبه النقد
	173.0	18.4	37.6	-16.3	-1.7	7.5	0.1	12.8	131.6	144.4	2530.8	-120.8	-45.1	صافي الموجودات الداخلية
	35.0	73.9	134.9	101.4	198.1	-356.2	-69.0	-60.2	-8462.0	-98.0	-29.0	-44.1	-16.0	القروض الداخلية
	372.6	128.5	38.4	-3.0	-2.1	0.4	-2.8	-3.8	65.4	68.2	39.7	4430.1	-104.9	صافي القروض للدولة
	8.7	11.9	26.1	20.3	15.1	14.0	5.9	18.0	18.6	15.7	7.1	15.9	11.2	القروض للاقتصاد
	79.4	82.6	79.4	72.1	68.4	68.4	69.1	71.5	62.7	64.0	57.9	53.8	59.3	معدل السيولة(M2)/إجمالي الناتج الداخلي (PIB)
	54.0	55.8	55.7	49.8	47.7	49.2	48.0	49.3	44.8	45.2	37.4	32.2	35.2	النقد/PIB
	25.8	24.8	21.2	19.3	18.3	17.7	17.5	18.2	13.9	13.7	12.8	12.2	14.2	التداول خارج البنوك/PIB
	45.4	43.9	37.7	31.1	26.6	25.7	27.3	30.8	23.6	23.5	22.5	23.5	25.0	القروض للاقتصاد/PIB
	68.1	67.6	70.2	69.1	69.7	71.9	69.5	68.9	71.4	70.6	64.2	59.9	59.4	النقد/M2
	32.5	30.0	26.7	26.8	26.8	25.9	25.3	25.5	22.1	21.4	21.9	22.6	24.0	التداول النقدي خارج البنوك/M2
	<b>2.6</b>	<b>2.6</b>	<b>2.9</b>	<b>2.9</b>	<b>3.0</b>	<b>3.2</b>	<b>3.2</b>	<b>3.2</b>	<b>3.6</b>	<b>3.5</b>	<b>3.7</b>	<b>3.5</b>	<b>3.1</b>	المضاعف النقدي

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الملحق رقم 02 : تغير الوضعية النقدية في الجزائر للفترة 2004-2017.